العدد. 66-2020

دراسات اقتصادية

سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية

إعداد. د. محمد اسماعيل جمال قاسم

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية

إعداد

د. محمد إسماعيل جمال قاسم

صندوق النقد العربي

يونيو 2020

© صندوق النقد العربي 2020

حقوق الطبع محفوظة

يُعد هذه الدراسات الاقتصادية أعضاء الدائرة الاقتصادية بصندوق النقد العربي، وينشرها الصندوق. تبحث هذه الدراسات في قضايا تتعلق بالسياسات النقدية والمصرفية والمالية والتجارية وأسواق المال وانعكاساتها على الاقتصادات العربية.

الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تمثل بالضرورة وجهة نظر صندوق النقد العربي، وتبقى معبرة عن وجهات نظر مؤلفي الدراسة.

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذه الدراسات أو ترجمتها او إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
ص.ب 2818، أبوظبي – دولة الامارات العربية المتحدة
هاتف: 6171552 – 2 –971+
فاكس:6326454 – 2 –971+
البريد الالكتروني: economic@amfad.org.ae
Website: http://www.amf.org.ae

قائمة المحتـــــويات

مقدمـــة 4

أولاً: سياسات التجارة الخارجية المتبعة في الدول العربية 5

ثانياً: اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية.....6

ثالثاً : السياسات والإصلاحات المتخذة في الدول العربية من أجل تحسين مستويات التجارة الخارجية.....12

رابعاً: انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية 23

خامساً: الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 30

سادساً: الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة.....36

سابعاً: الإجراءات الجمركية 44

ثامناً: التوصيات لتحسين أداء التجارة الخارجية في الدول العربية.....48

مقدمـــة

خلال الأعوام الماضية تبنت الدول العربية مجموعة من السياسات الهادفة إلى تحسين مستويات التجارة الخارجية، حيث قامت بتطوير أنظمة التسجيل التجاري، وتحديث التشريعات المتعلقة بالتجارة الخارجية. كما قامت بعض الدول العربية بإنشاء لجان وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية، إضافة إلى تكثيف الجهود نحو رقمنه الوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير بهدف تبادل المعلومات والوثائق بصورة إلكترونية. كما قامت الدول العربية بتطوير أنظمة المناطق الصناعية، والبنى التحتية المؤثرة في التجارة الخارجية الخاصة بالمنطقة العربية.

انتهجت معظم الدول العربية سياسات تعمل على تشجيع التنويع الاقتصادي وتعزيز دور قطاع الصناعة، وتشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتبني سياسات اقتصادية تشجع الابتكار والإبداع. واهتمت أيضاً بتوجيه الاستثمارات إلى الصناعات عالية القيمة المضافة. كما تقوم الحكومات في عدد من الدول العربية بالعمل على تأسيس ودعم دور مراكز تنمية الصادرات، بهدف تحسين الفرص التنافسية للصادرات السلعية العربية.

ترتبط أيضاً غالبية الدول العربية بالعديد من الاتفاقيات التجارية، الثنائية والمتعددة، من أجل تسهيل النفاذ إلى كل من الأسواق العربية والدولية. إضافة إلى ذلك، أصدرت الكثير من الدول العربية قوانين بشأن مكافحة الإغراق والتدابير التعويضية والوقائية التي تواجه الصادرات الوطنية العربية، بهدف المحافظة على تنافسية تلك الصادرات.

علاوة على ما سبق، تركز الاهتمام كذلك على تحسين مستوى كفاءة البنية التحتية للمنافذ الجمركية، من حيث الربط الآلي بينها وتشجيع استخدام التقنيات الحديثة بتلك المنافذ، وتوفير الكوادر والعمالة الماهرة والمدربة، وخفض المدة اللازمة لإنهاء الإجراءات الجمركية وتخليص البضائع، إضافة إلى خفض عدد الإجراءات الجمركية ومستوى تعقيدها، وتطبيق الإجراءات التي تساهم في تحسين مستوى الأداء بالمنافذ الجمركية في الدول العربية.

في ضوء ما سبق، تلقي الدراسة الضوء على السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية في الدول العربية، وموقفها من الانضمام لمنظمة التجارة العالمية. إضافة إلى التحديات التي كانت تقف حائلا أمام انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية والجهود التي بذلتها السلطات في سبيل التغلب على تلك التحديات والوفاء بمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. إلى جانب موقف الدول العربية من الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما تستعرض الدراسة حجم التبادل التجاري للدول العربية مع الشركاء التجاريين. تستند الدراسة إلى نتائج استبيان تم استيفاؤه من قبل الجهات المعنية في تسع دول عربية بما يشمل كل من الإمارات والبحرين والسعودية والسودان والعراق وفلسطين ولبنان والمغرب واليمن.

أولاً: سياسات التجارة الخارجية المُتبعة في الدول العربية

انتهجت معظم الدول العربية مجموعة من السياسات لتحسين مستويات التجارة الخارجية سواءً على صعيد الدول المصدرة أو المستوردة للنفط. فبالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، فقد تبنت غالبية دول المجموعة العديد من السياسات والإصلاحات الهادفة نحو تحسين مستويات التجارة الخارجية، حيث قامت بتطوير أنظمة التسجيل التجاري، وتحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة داخل دول المجموعة. كما قامت بتطوير أنظمة المناطق الصناعية، والبنى التحتية المؤثرة في التجارة الخارجية. إلى جانب انتهاج معظم دول تلك المجموعة سياسات تعمل على تشجيع التنويع الاقتصادي وتنمية قطاع الصناعة، وتشجيع التوجه نحو اقتصاد المعرفة، وتبني سياسات اقتصادية تشجع الابتكار والإبداع. إضافة إلى ذلك قامت غالبية دول المجموعة بتوجيه الاستثمارات إلى الصناعات عالية القيمة المضافة. تجدر الإشارة إلى أن السلطات في بعض دول المجموعة تعمل حالياً على تأسيس مراكز لتنمية الصادرات، بهدف تحسين الفرص التنافسية للصادرات السلعية الوطنية. كما أصدرت بعض دول المجموعة قانون لمكافحة الإغراق واتخذت عدد من التدابير التعويضية والوقائية التي تواجه الصادرات الوطنية، للمحافظة على تنافسية صادراتها.

فيما يتعلق بمجال تسهيل التجارة، فقد تبنت بعض دول المجموعة عدد من الإجراءات، مثل تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير، واستقبال المستندات الخاصة بتخليص البضاعة إلكترونياً، واتباع أفضل الممارسات العالمية، واستخدام أحدث التطبيقات التقنية واللوجستية المتطورة في هذا الإطار. إضافة إلى تدقيق المستندات الخاصة بالبضائع مسبقاً قبل وصولها، بالاستفادة من نظام النافذة الواحدة. تجدر الإشارة إلى أن بعض دول المجموعة منضمةً إلى اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية (Trade Facilitation)، ولا تعاني من أي تحديات في تطبيق الاتفاقية المذكورة نظراً للتطوير المستمر الذي تشهده الإجراءات الخاصة بالجمارك والموانئ. قامت بعض دول المجموعة بعقد ورش عمل من أجل التعرف على مدى تطبيق الإجراءات على المستويات الحكومية والخاصة. كما قامت السلطات في تلك الدول بتشكيل فرق عمل فنية تهدف إلى متابعة تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة.

على صعيد الدول العربية المستوردة للنفط، فقد قامت غالبية دول المجموعة بتبني الإصلاحات والسياسات التي تساهم في تحسين مستويات التجارة الخارجية، من خلال إنشاء لجنة وطنية تهدف إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية، وتبادل المعلومات بصورة إلكترونية، ورقمنه الوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير. هذا، وتعتبر رقمنه جميع وثائق وإجراءات التجارة الخارجية، وصولاً إلى الميكنة الكاملة لقطاع التجارة الخارجية، من أهم التحديات التي تواجه الدول العربية المستوردة للنفط في هذا الشأن.

تبنت أيضاً بعض دول المجموعة استراتيجيات وبرامج خاصة لدعم المؤسسات القادرة على التصدير (خاصة منها الصغيرة والمتوسطة). إضافة إلى إقرار سياسة وطنية للجودة وتحديث الصناعة، وذلك بهدف تحسين تنافسية الصادرات، وخفض العجز في الميزان السلعي بتلك الدول. كما قامت بعض الدول بتنفيذ مشروع التجمعات العنقودية لعدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة، مثل المفروشات والجلود، والأثاث، وغيرها. فيما لم تتمكن بعض دول المجموعة من تنفيذ السياسات والخطط والإجراءات الهادفة نحو تحسين مستويات التجارة الخارجية نظراً للأوضاع الداخلية في هذه الدول.

بالنسبة للانضمام إلى اتفاقية تسهيل التجارة يوجد عدد من دول المجموعة غير منضم إلى الاتفاقية، بسبب بعض التحديات في هذا الشأن، مثل القواعد الفنية الإلزامية وفقاً لمعايير التجارة الدولية، وتأمين التمويل اللازم لتطبيق نظام النافذة الموحدة، وتطبيق المواصفات والمقاييس اللازمة والالتزام بالجودة، وتكاليف الإنتاج، والشفافية المطلوبة في إطار الاتفاقية، علاوةً على الصعوبات الخاصة بنشر المعلومات إلكترونياً، وذلك لصعوبة الانفتاح الكافي على الأنظمة المعلوماتية. إضافة إلى أن بعض دول المجموعة ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي ليست منضمة إلى الاتفاقيات المنبثقة عن هذه المنظمة. في هذا الإطار اتخذت السلطات في هذه الدول الإجراءات اللازمة لمواجهة تلك التحديات.

ثانياً: اتجاهات التجارة الخارجية في الدول العربية

انعكست السياسات سالفة الذكر والمتبعة من جانب الدول العربية على أداء التجارة الخارجية للدول العربية، حيث بلغ حجم التجارة السلعية الإجمالية العربية خلال عام 2018 ما قيمته 1920 مليار دولار مقارنة بنحو 1765 مليار دولار عام 2017، محققة بذلك نسبة ارتفاع بلغت حوالي 8.8 في المائة بما يعكس ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية إلى 1095.4 مليار دولار عام 2018 مقارنة بنحو 956.4 مليار دولار عام 2017 أي بنسبة ارتفاع بلغت حوالي 14.5 في المائة عما كانت عليه عام 2017. بالنسبة للواردات السلعية الإجمالية العربية، فقد شهدت ارتفاعاً طفيفاً عام 2018 لتبلغ ما قيمته 824.6 مليار دولار مقارنة بنحو808.8 مليار دولار عام 2017، أي ارتفاع بلغت نسبته 1.9 في المائة.

فيما يتعلق بالصادرات السلعية، فقد أدى ارتفاع أسعار النفط العالمية لمستويات لم تشهدها منذ عام 2014 إلى ارتفاع قيمة الصادرات السلعية العربية الإجمالية عام 2018 مقارنة بعام 2017، مما أثر في وزن الصادرات الإجمالية العربية من إجمالي الصادرات العالمية، لتبلغ نحو 5.7 في المائة في عام 2018 مقابل 5.4 في المائة عام 2017. في المقابل، سجل وزن الواردات العربية عالمياً انخفاضا ليبلغ 4.2 في المائة عام 2018 مقارنة بنحو 4.5 في المائة 2017. يُعزى الانخفاض إلى تراجع مستويات الطلب المحلي لقيام عدد من الدول العربية بتقليص مستويات الإنفاق العام، إضافةً إلى التدابير التي اتخذتها بعض الدول العربية نتيجة للضغوط التي تتعرض لها أسعار صرف عملاتها المحلية، مع تراجع الموارد من النقد الأجنبي، وكذلك انخفاض أسعار السلع الغذائية باعتبار أنها تمثل نسبة كبيرة من واردات الدول العربية، الجدول (1).

جدول (1): التجارة الخارجية العربية الإجمالية (2018-2017)

البنود	القيمة (مليار دولار أمريكي)		معدل التغير السنوي (%)	
	2017	2018	2017	2018
الصادرات العربية	956.4	1,095.4	19.9	14.5
الواردات العربية	808.8	824.6	-0.3	1.9
الصادرات العالمية	17,730.0	19,180.6	5.3	8.2
الواردات العالمية	18,024.0	19,409.7	5.0	7.7
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.4	5.7		
وزن الواردات العربية في الواردات العالمية	4.5	4.2		

المصدر: صندوق النقد العربي، (2019). "التقرير الاقتصادي العربي الموحد".

بالنسبة لاتجاهات التجارة العربية خلال عام 2018، فقد أظهرت البيانات موجة من الصعود في حجم الصادرات العربية المتجهة إلى مختلف الشركاء التجاريين، حيث سجلت الصادرات البينية العربية 9.9 في المائة من إجمالي الصادرات العربية، واستحوذت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة 5.5 بالمائة من إجمالي الصادرات العربية، والاتحاد الاوروبي نسبة 15.5 بالمائة، واستحوذت آسيا على 53.2 بالمائة في حين بلغت حصة باقي دول العالم نحو 15.9 في المائة. على صعيد أداء التجارة الخارجية للدول العربية فرادى لعام 2018، فقد ارتفعت صادرات معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية، الشكل (1).

الشكل (1):
اتجاهات التجارة العربية إلى أهم الشركاء التجاريين (2018)

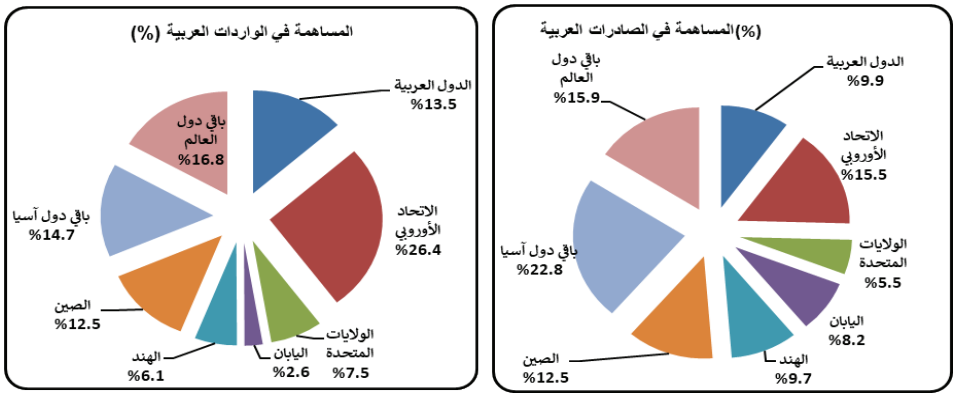

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

فيما يتعلق بالواردات العربية من الشركاء التجاريين الرئيسين خلال عام 2018، سجلت الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي انخفاضاً بنسبة بلغت 8.3 و1.8 في المائة على التوالي. في المقابل ارتفعت الواردات من الدول العربية بنسبة 9.4 بالمائة، وكذلك من الهند بنحو 32.6 في المائة على الرغم من انخفاض نسبة الواردات من آسيا بنسبة 24.9 في المائة. أما فيما يتعلق بأداء الواردات السلعية للدول العربية لعام 2018، فقد ارتفعت بشكل عام بنسبة 1.9 في المائة، حيث حققت معظم الدول العربية ارتفاعاً في حجم وارداتها البينية، الشكل (2).

الشكل (2):

التجارة الخارجية الإجمالية للدول العربية (2018)

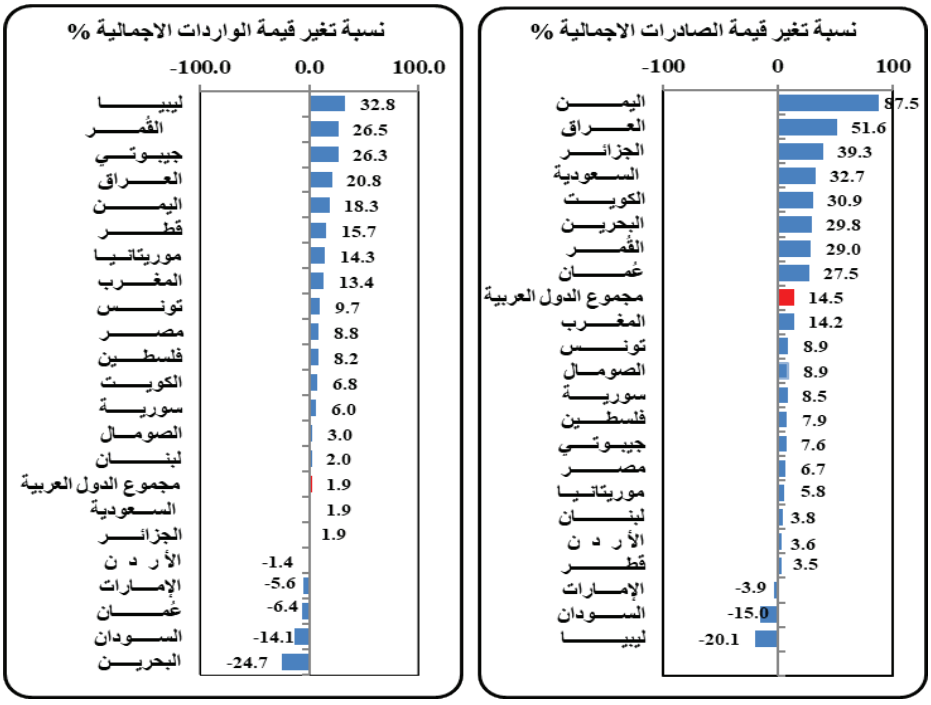

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

بالنسبة للهيكل السلعي للتجارة، مازالت تستأثر فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الإجمالية العربية، حيث بلغت حوالي 63.4 في المائة عام 2018 مقارنة بنحو 59.2 في المائة عام 2017 مع انخفاض في نسب القطاعات الأخرى، بالرغم من الجهود المبذولة لتنويع الاقتصادات العربية.

سجلت المصنوعات نسبة 28.8 في المائة في اجمالي الصادرات. كذلك السلع الزراعية مثلت 7.1 في المائة من إجمالي الصادرات. فيما يتعلق بالواردات، فتشير البيانات إلى أن المصنوعات حافظت على المرتبة الأولى في الواردات العربية بنسبته بلغت 65.1 بالمائة، بينما حققت السلع الزراعية انخفاضاً طفيفاً محققة نسبة 18.8 من إجمالي الواردات العربية خلال عام 2018، الشكل (3).

الشكل (3):
الهيكل السلعي للصادرات والواردات العربية الإجمالية (2018)

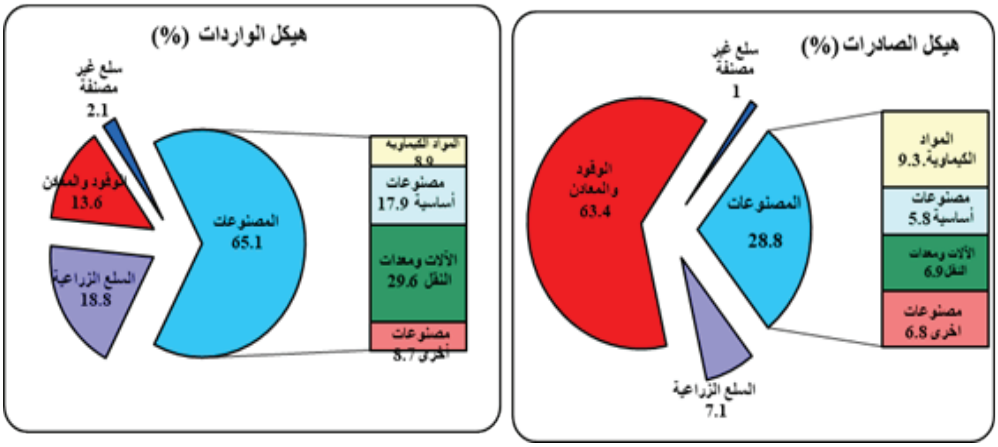

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019

أما بالنسبة للتجارة السلعية العربية البينية، فقد شهد عام 2018 تواصل التحسن في أدائها، انعكاساً لاستمرار الزيادة التي تشهدها أسعار النفط العالمية للعام الثاني على التوالي. إضافة إلى ذلك، تحسنت حركة التجارة بين الدول العربية مع التحسن الذي تشهده الظروف الداخلية ببعض تلك الدول. كمحصلة للتطورات المذكورة، ارتفعت قيمة التجارة العربية البينية خلال عام 2018 بمعدل بلغ حوالي 6.2 في المائة لتصل إلى نحو 109.6 مليار دولار، مقابل حوالي 103.2 مليار دولار خلال عام 2017، الجدول (2).

جدول (2):
أداء التجارة العربية البينية

(2018 – 2014)

البنـود	القيمـة (مليـار دولار أمـريكي)					معدل التغير السـنوي (%)					معدل التغير السنوي في الفترة (2014-2018) (%)
	2014	2015	2016	2017	2018	2014	2015	2016	2017	2018	
متوسط التجارة البينية العربية [1]	120.6	106.4	98.0	103.2	109.6	1.0	-11.8	-7.9	5.3	6.2	-5.1
الصادرات البينية العربية	120.8	106.5	97.4	104.9	108.7	4.0	-11.8	-8.6	7.7	3.7	-4.6
الواردات البينية العربية	120.5	106.4	98.7	101.5	110.5	-1.7	-11.7	-7.2	2.8	8.9	-5.6

[1] (الصادرات البينية + الواردات البينية) /2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

على صعيد الهيكل السلعي للصادرات البينية العربية، فقد ساهمت التجارة البينية للنفط الخام خلال عام 2018 بحوالي 6 في المائة في متوسط قيمة التجارة البينية العربية. بخصوص مكونات التجارة البينية غير النفطية، فقد استحوذت مجموعة السلع الصناعية على النصيب الأكبر، ثم مجموعة السلع الزراعية، الشكل (4).

الشكل (4):
الهيكل السلعي للتجارة البينية العربية
خلال عام (2018) (%)

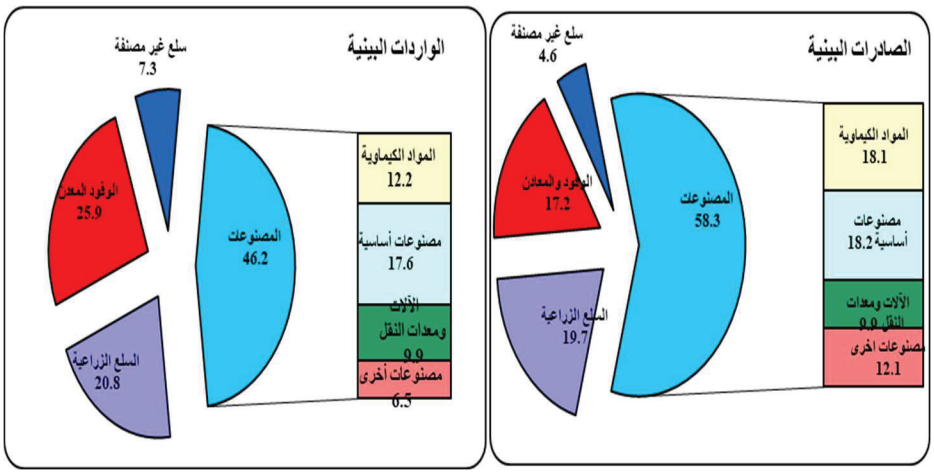

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

فيما يخص التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية، فقد ارتفعت الصادرات البينية خلال عام 2018 لمعظم التجمعات العربية، حيث زادت لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 1.6 في المائة، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة 4.4 بالمائة، واتحاد دول المغرب العربي بحوالي 9.8 في المائة. بينما انخفضت الصادرات البينية لدول اتفاقية أغادير بنحو 54.4 بالمائة. فيما يخص تطور الأهمية النسبية للصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه المجموعات، زادت خلال عام 2018 حصة الصادرات البينية لدول اتحاد دول المغرب العربي. بينما تراجعت خلال عام 2018 حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لكل من دول منطقة التجارة الحرة العربية، ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول اتفاقية أغادير، الجدول (3).

الجدول (3)
مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية
(2018 – 2014)

التجمعات العربية	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)										معدل التغير 2018 (%)
	قيمة الصادرات البينية					معدل لتغير 2018 (%)	قيمة الواردات البينية				
	2014	2015	2016	2017	2018		2014	2015	2016	2017	2018
منطقة التجارة الحرة العربية	118,462	105,513	93,776	103,660	105,270	1.6	118,353	108,534	106,895	109,924	107,297	-2.4
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	61,105	57,568	52,909	57,942	60,497	4.4	51,368	52,557	59,748	52,871	58,999	11.6
إتحاد دول المغرب العربي	5,053	4,024	2,962	2,731	3,415	25.0	4,368	2,856	2,674	2,456	2,736	11.4
دول إتفاقية أغادير	1,967	1,883	1,732	1,893	954	-49.6	2,109	2,151	1,751	1,819	2,378	30.7
	المساهمة في إجمالي الصادرات (في المائة)						المساهمة في إجمالي الواردات (في المائة)					
منطقة التجارة الحرة العربية	9.5	12.3	15.5	16.0	14.0		12.8	12.6	13.2	13.7	13.1	
مجلس التعاون لدول الخليج العربي	6.2	5.8	7.7	1.3	1.2		9.0	9.4	11.4	10.2	11.7	
إتحاد دول المغرب العربي	4.2	3.5	2.6	2.2	2.5		3.0	2.4	2.2	2.0	2.0	
دول إتفاقية أغادير	2.6	1.7	1.4	1.3	0.6		1.3	1.4	1.2	1.2	1.4	

منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقُمر وموريتانيا).
مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات والبحرين والسعودية وعُمان وقطر والكويت).
اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).
دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2019، وتقارير قطرية ودولية متنوعة.

على صعيد الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فقد سجلت التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى النصيب الأكبر. على الرغم من أن كل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي، ودول اتفاقية أغادير يشملان في عضويتهما دولاً تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية، مثل مصر والمغرب وتونس والأردن، إلا أن الأهمية النسبية لتجارتها البينية في التجارة

الإجمالية لها، لا تزال عند مستويات منخفضة، لا يمكن مقارنتها بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية، الشكل (5).

الشكل (5):
حصة الصادرات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية
(2018–2016)

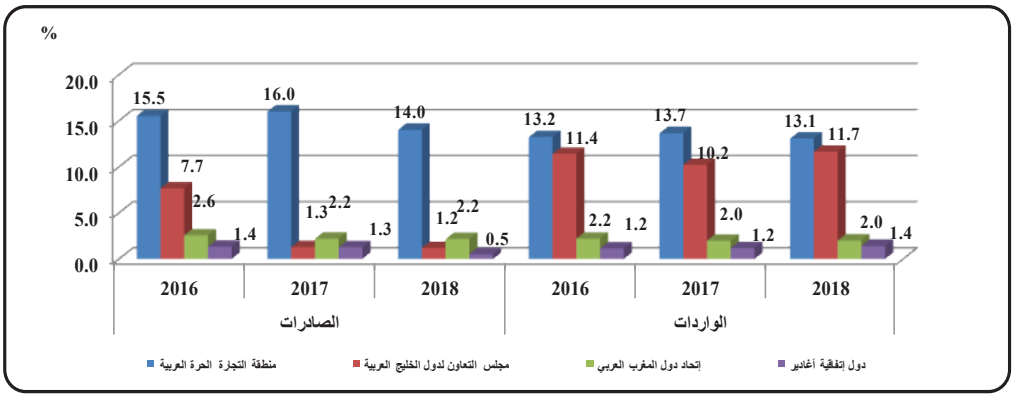

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2019.

بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق كل تكتل تجاري، فتتمثل في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، في كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والورق ومنتجاته، ومنتجات صناعة الأغذية. كما تمثلت أهم السلع المتبادلة في إطار تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما.

على صعيد اتحاد دول المغرب العربي، فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه، كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية. فيما يخص اتفاقية أغادير فقد تضمنت أهم السلع المتبادلة كل من منتجات الصناعات الكيماوية، ومنتجات الخضروات، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتهما.

ثالثاً: السياسات والإصلاحات المتخذة في الدول العربية من أجل تحسين مستويات التجارة الخارجية

الإمارات، تتبنى دولة الإمارات تطبيق سياسات التنويع الاقتصادي والتركيز على الاقتصاد القائم على المعرفة والابتكار بهدف تحسين مستويات التجارة الخارجية. كما قامت الإمارات

باتخاذ بعض الإجراءات التي تهدف إلى تحسين تنافسية الصادرات السلعية، حيث تم إصدار قانون لحماية الصناعة الوطنية والتدابير التعويضية والوقائية، الذي يساعد على التصدي لقضايا الإغراق التي تواجه الصادرات الوطنية في الأسواق الدولية. كما تعمل الدولة على تشجيع سياسة التنويع الاقتصادي وتنمية الصناعة، و تشجيع اقتصاد المعرفة وتبني سياسات اقتصادية تشجع الابتكار والإبداع. وجهت الدولة الاستثمارات نحو الصناعات التي تستثمر في الابتكار والإبداع. تفرض الإمارات شروطاً على المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج من حيث الجودة، حيث تطبق على المنتجات المستوردة المعايير الفنية والمواصفات المُعتمدة لدى هيئة الإمارات للمواصفات والمقاييس، واشتراطات ومتطلبات كل من وزارة الصحة، ووزارة التغير المناخي والبيئة، وهيئات الغذاء والدواء في الدولة.

كما أن الدولة بذلت الكثير من الجهود في إطار تسهيل التجارة منذ مصادقتها على اتفاقية تسهيل التجارة لمنظمة التجارة العالمية في عام 2016، نظراً لكون الإمارات تعتبر محطة إقليمية وعالمية لنشاط إعادة التصدير. لذا تعمل سلطات جمارك وموانئ الدولة باستمرار على تطوير وتحديث أساليب عملها واتباع أفضل الممارسات العالمية، واستخدام أحدث التطبيقات التقنية واللوجستية المتطورة في العمل. نتيجة لذلك، تتوسع موانئ الدولة في استخدام أحدث الوسائل اللوجستية والتقنية لتسهيل مناولة السلع وانتقالها عبر الحدود، وتيسير دخول وخروج وسائط النقل الخاصة بها. كما تعمل باستمرار على تطوير الموانئ البحرية والجوية لاستيعاب الأحجام المتنامية من التجارة عبر الإمارات. تُعد موانئ الدولة من الأكبر والأحدث في العالم وهي قادرة على تحمل الأحجام الكبيرة من البضائع، مما يعزز مكانة الدولة كمحطة للتجارة العالمية. تواكب سلطات الجمارك هذه التطورات وتقوم بتطوير إجراءاتها بشكل يتفق مع متطلبات العمل في المرافق المتطورة.

بالنظر إلى التطور المستمر لإجراءات الجمارك والموانئ في الدولة، لم تكن هنالك تحديات كبيرة في تطبيق الالتزامات المتضمنة في إطار اتفاقية تسهيل التجارة. وقد تم تقييم مدى توافق المتطلبات والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية مع الإجراءات التي تنظم حركة التجارة عبر الحدود المعمول بها في الدولة، ووجد توافق كبير مع متطلبات الاتفاقية. لذلك تم إبلاغ المنظمة بأن الإمارات ستطبق أحكام الاتفاقية من تاريخ دخولها حيز التنفيذ. نظراً للتطوير المستمر لإجراءات الجمارك والموانئ، فقد أصبحت سلطات الجمارك على استعداد للالتزام بأحكام المواد الواردة في الجدول ولن تحتاج للمُهل الزمنية الواردة في جدول رقم (4) لتطبيقها.

جدول رقم (4):

الأحكام والمواد الصادرة من سلطات الجمارك في الإمارات

Article/ sub-Article	الفئة	فترة التطبيق	المادة/ الفقرة
Article 3: Advance Rulings	C	خلال خمسة سنوات	**المادة 3: الأحكام المسبقة**
Article 7: Release and Clearance of Goods 1. Pre-arrival Processing	B	خلال ثلاثة سنوات	**المادة 7: الافراج وتخليص البضائع الجمركية** 1. معالجة الوثائق قبل وصول البضاعة.
6. Establishment and Publication of Average Release Times.	C	خلال ثلاثة سنوات	6. تحديد ونشر الزمن اللازم للتخليص على البضاعة.
7. Trade Facilitation Measures for Authorized Operator	C	خلال خمسة سنوات	7. إجراءات تسهيل للتجارة للمشغلين المعتمدين
Article 10: Formalities Connected with Importation, Exportation And Transit			**المادة 10: الإجراءات الرسمية المُتعلقة بالاستيراد والتصدير والترانزيت**
4. Single Window	C	خلال خمسة سنوات	4. النافذة الواحدة

البحرين: اتخذت المملكة العديد من السياسات والإصلاحات بهدف تحسين مستويات التجارة الخارجية، من خلال تطوير أنظمة التسجيل التجاري، وتحديث التشريعات والقوانين المتعلقة بالتجارة، وتطوير أنظمة المناطق الصناعية، إضافة إلى تطوير البنى التحتية المؤثرة في التجارة.

أما فيما يتعلق بمجال تسهيل التجارة، فالبحرين منضمة إلى اتفاقية تسهيل التجارة منذ عام 2013، وتمت المصادقة على الاتفاقية في عام 2015، حيث قامت البحرين باتخاذ العديد من الإجراءات في هذا الشأن والتي من أهمها، عقد ورش عمل على الصعيد الداخلي من أجل التعرف على مدى تطبيق الإجراءات على المستويات الحكومية والخاصة. كما قامت السلطات بتشكيل فريق عمل فني لمتابعة تنفيذ اتفاقية تسهيل التجارة. أما بالنسبة لمعالجة التحديات التي تواجهها المملكة في هذا الشأن، فإنه يجرى التنسيق من خلال الجهات المعنية لتنفيذ إجراءات الاتفاقية بحسب الجداول الزمنية المُعدة. تجدر الإشارة إلى أن وزارة الصناعة والتجارة والسياحة قد أشارت إلى أنه جاري العمل حالياً على تأسيس مركز لتنمية الصادرات، الذي من شأنه أن يحسن الفرص التنافسية للصادرات السلعية لمملكة البحرين.

السعودية: تبنت المملكة عدد من الإجراءات في مجال تسهيل التجارة مثل الاعتراف المتبادل لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد، وتقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد والتصدير، واستقبال مستندات الارساليات الجمركية إلكترونياً. كما تم تبني برنامج التدقيق اللاحق، إضافة إلى تدقيق مستندات الإرساليات مسبقاً قبل وصولها. كذلك تم تطبيق إجراء النافذة الواحدة بشكلها المكاني والآلي.

انضمت المملكة إلى اتفاقية تسهيل التجارة منذ يونيو 2016، بموجب مرسوم ملكي صادر في هذا الشأن. أشارت السلطات إلى أنه لا يوجد تحديات فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية سالفة الذكر، حيث أن معظم أحكام الاتفاقية الـ (39) تنسجم مع الإجراءات الجمركية المعمول بها في المملكة حيث يتم تطبيقها بشكل تام ما عدا إجرائيين يُطبقان بشكل جزئي.

السودان: انتهجت الدولة السياسة الحمائية بتطبيق القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تنمية التجارة الخارجية في الخطط الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية. كما اتبع السودان سياسة التحرير الاقتصادي، حيث عمل على تيسير حركة الصادرات والواردات ووضع سياسات وبرامج هدفت في مجملها إلى الإصلاح الاقتصادي والتجاري. إضافة إلى ذلك، طبق السودان سياسة التحرير التدريجي التي تقرها المنظمات الدولية والإقليمية والتي تسمح ببعض المرونة في السياسة الوطنية لحماية المصالح القومية والتدخل بالطرق المناسبة لحفظ التوازن وتحقيق المنافسة العادلة لصالح المنتجين وحماية المستهلكين. لذا فقد عملت السلطات على سن بعض القوانين الخاصة بالمعالجات التجارية بما يتوافق مع الالتزامات الإقليمية والدولية لتوفير بيئة عادلة ومشجعة على التبادل التجاري.

هذا وقد شملت السياسات الاقتصادية التي طبقتها السودان، بهدف تحسين مستويات التجارة الخارجية، ما يلي:

- تحرير قطاع الخدمات، واتباع سياسات الخصخصة مما أتاح مناخ ملائم للتنافس بين المستثمرين المحليين والأجانب دعماً للتجارة والاستثمار والإسهام الإيجابي في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي.
- سياسات اقتصادية متكاملة موحدة يكون للدولة دوراً مؤسسياً فيها واضحاً للمحافظة على المصالح الاقتصادية لجميع القطاعات سعياً نحو دعم التنافسية، ودمج الاقتصاد السوداني في المنظومة الاقتصادية الإقليمية والدولية. كما تقتضي الضرورة وضع إطاراً قانونياً شاملاً وإتباع المؤسسية بكفاءة عالية حتى تصبح التجارة داعمة للتنمية الاقتصادية ومحركة للنمو الاقتصادي ومخفضة لحدة الفقر ومساعدة على وصول المشروعات الإنتاجية إلى الحجم الأمثل لها، ومراعاة عدالة توزيع الدخل القومي وذلك بحماية الأنشطة الاقتصادية التي تعتمد على عنصر العمل بنسبة مرتفعة لزيادة نصيب القوى العاملة في الناتج القومي، وتشجيع التقدم التقني عن طريق نقل الخبرات والتقنيات.

رغم تنفيذ عدد من الإجراءات لتعزيز الإصلاحات الاقتصادية المستمرة التي حدثت في السودان، تعمل الحكومة على مواجهة التحديات القائمة في مجالات تطبيق السياسات التجارية وكيفية الموازنة بينها وسياسات تحرير التجارة والسياسات الحمائية.

فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الدولة في مجال تسهيل التجارة، فقد التزمت السودان بمبادئ اقتصاديات السوق وحرية النشاط الاقتصادي وأسس التحرير والانفتاح الاقتصادي بتعزيز وتقوية سياسات وإجراءات تحرير الأسعار لكافة السلع والخدمات بما في ذلك سعر صرف العملة الوطنية، وتوفير وسائل القياس والفحص بالموانئ والمنافذ الجمركية، وتحقيق القواعد الفنية الإلزامية وفقاً لمعايير التجارة الدولية، إضافة إلى التحقق من قواعد المنشأ للسلع. كما تم تطوير خدمات التأمين وإعادة التأمين للصادرات، وتوفير بيئة حرة ونزيهة للتجارة بتخفيض تكاليف الإنتاج عبر وفورات الحجم. إضافة إلى تطبيق معايير المصداقية والشفافية والمشاركة في النظم التجارية والإصلاح المالي والنقدي وفقاً للخطط والسياسات الاقتصادية في البلاد، ووضع القواعد المعيارية لأداء الإدارات المختصة بالفحص في الموانئ والمنافذ والحدود الجمركية. وكذلك العمل على تطوير نظام المناولة في الموانئ، وتسريع إجراءات تخليص البضائع لتقليل التكلفة المالية، والفترة الزمنية، وتخفيض عبء الإجراءات على المُصدْرين والمستوردين، وإنشاء مراكز حديثة للإفراج الجمركي بمختلف المناطق الخاصة بالتخليص الجمركي، وتبسيط إجراءات الفحص ودخول البضائع والشاحنات. والالتزام بمبدأ المنافسة العادلة، والاستفادة من البرامج والمساعدات التي تقدمها المنظمات الإقليمية والعالمية لتطبيق اتفاقية تسهيل التجارة.

جدير بالذكر أن السودان غير منضم لاتفاقية تسهيل التجارة، حيث يتمثل موقف السودان في هذا الشأن في تكوين لجنة وطنية وضعت خطة عمل وخارطة طريق نحو الانضمام للاتفاقية. أما بالنسبة للتحديات التي تواجهها الدولة في مجال الانضمام لتلك الاتفاقية، فتتمثل في النقاط التالية:

- الالتزام بالقواعد الفنية الإلزامية وفقاً لمعايير التجارة الدولية.
- المواصفات والمقاييس والجودة.
- تكاليف الإنتاج.
- الشفافية.

بهدف تحسين تنافسية الصادرات السلعية قامت السودان بتبني عدد من السياسات الهادفة إلى:

- تشجيع الصادرات غير البترولية من خلال سياسات محفزة ومعالجة للتحديات القائمة.

- إنتاج السلع والخدمات الموجهة نحو التصدير بانتهاج آليات مرنة في تحديد وسائل الدفع لحصيلة الصادرات مع الجهات ذات الصلة، وتوسيع نطاق تأمين الصادرات، إضافة لوضع معايير للإجراءات المصرفية الخاصة بالتصدير وإلزام البنوك بالعمل وفقا لها.
- تخفيض تكلفة إنتاج سلع الصادرات بإزالة الرسوم والجبايات وتطبيق القيمة الصفرية على السلع الموجهة للتصدير.
- اعتماد آليات سياسية لتحفيز المصدرين.
- تشجيع توجيه الاستثمار الأجنبي نحو الإنتاج الموجه للتصدير.
- مراجعة رسوم الإنتاج والإلغاء التدريجي لها بتطبيق مبدأ الإحلال بالضريبة على القيمة المضافة والقيمة الصفرية للصادرات.
- تشجيع إنشاء المناطق الصناعية لزيادة القيمة المضافة للصادرات، وإنشاء المناطق الحرة المتخصصة في الإنتاج بهدف التصدير.
- تسجيل سلع الصادرات لدي المنظمة العالمية للملكية الفكرية.
- تصدير العينات (بدون قيمة) لأغراض الترويج لفتح أسواق جديدة.
- توطين الصناعات الواعدة لزيادة القيمة المضافة للصادرات.
- إتباع التدابير الخاصة بمعالجة التحديات الفنية في مراحل الحصاد والنقل والتخزين والتعبئة لبعض سلع الصادر (مثل الصمغ العربي) والمحاصيل النقدية.
- استهداف التصدير للصناعات الغذائية الصحية والمنتجات العضوية.
- تنظيم المعارض للترويج وتشجيع إنتاج السلع والخدمات ونفاذها للأسواق الخارجية.
- استخدام البورصات السلعية.
- العمل على رفع الإنتاجية من خلال تحديد سعر تأشيري للصادرات وتخصيص منتجات بغرض التصدير.
- استخدام الذهب كعملة وضمان للتجارة والاستثمار لحماية العملة الوطنية من حرب العملات.

فيما يخص نظام الحصص المتعلق باستيراد مدخلات الإنتاج أو السلع النهائية، فإنه لا يتم استخدامه ولكن تُفرض بعض الشروط على المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج من

حيث الجودة. وتقوم الهيئة السودانية للمواصفات بإصدار شهادة تفتيش وتحليل ومراقبة للواردات وفق المواصفات العالمية والمنظمة الإفريقية والمنظمة العربية للتنمية والصناعة والتعدين، التي تم على ضوئها إعداد المواصفات الوطنية. بالنسبة لمواصفات الأدوية فتُعد وفقاً لتوصيات منظمة الصحة العالمية.

أما بالنسبة لإجراءات الصحة والصحة النباتية المطبقة على الواردات في هذا الخصوص، فالسودان عضو بمنظمة الكوديكس، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان والنبات، والاتفاقيات الدولية لحماية النباتات، حيث يطبق السودان عدد من الإجراءات على السلع المستوردة ومنتجات الثروة الحيوانية وفق المواصفات والمعايير العالمية. إضافة إلى ذلك، فإنه وفقاً للاتفاق بين هيئة السودان للمواصفات والمقاييس، واتحاد أصحاب العمل السوداني، فإن بعض السلع المستوردة يصحبها شهادة فحص مُسبق للشحن من مساحين معتمدين[1].

فلسطين: لتحسين تنافسية الصادرات الفلسطينية، تم إقرار الإستراتيجية الوطنية للتصدير، لرفع حجم الصادرات بنسبة 67 في المائة وبمعدل نمو سنوي يبلغ 13 في المائة، وتقليل العجز في الميزان التجاري السلعي، وإقرار السياسة الوطنية للجودة، بهدف زيادة الامتثال للمتطلبات الدولية من خلال اعتماد نظام يحظى بالاعتراف الدولي. كما تم إطلاق برنامج تحديث الصناعة، بهدف تأهيل عدد من المصانع الفلسطينية للحصول على شهادات الجودة العالمية، مثل "الأيزو" وشهادات الإنتاج العضوي، وشهادة "الحلال" مما يساعد على زيادة تنافسية المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية. إضافة إلى ذلك قامت السلطات بتشكيل المجلس الفلسطيني للصادرات برئاسة وزارة الاقتصاد الوطني وعضوية ممثلين عن القطاعين العام والخاص والقطاع الأكاديمي والمدني، كجهة استشارية تهدف إلى تطوير القدرة التنافسية للصادرات، وتعديل قانون تشجيع الاستثمار، وإضافة حوافز للشركات التصديرية، وتنفيذ مشروع التجمعات العنقودية لعدد من القطاعات الاقتصادية الواعدة، منها المفروشات والجلود، والأثاث، وغيرها. إضافة إلى ذلك، تعمل السلطات الفلسطينية على تشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الدخول إلى الأسواق، وتعزيز حصتها السوقية سواءً على المستوى المحلي أو الخارجي من خلال بناء قدرات هذه المنشآت خاصة من المصدرين الجدد والمحتملين. ذلك من خلال زيادة الوعي للشركات الصغيرة والمتوسطة حول آليات التصدير من خلال القيام بورشة عمل تعريفية بأهمية وإجراءات التصدير.

من ناحية أخرى، فقد تم إقرار السياسة الوطنية للجودة، بهدف زيادة الامتثال للمتطلبات الدولية من خلال اعتماد نظام يحظى بالاعتراف الدولي، وتوقيع مذكرات تفاهم مع عدد من الدول لتسهيل دخول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الخارجية. كما تدعو الحكومة إلى

[1] Certified Surveyor.

المشاركة الفاعلة في المعارض التجارية بهدف إيصال المنتج الفلسطيني للأسواق الخارجية. وكذا تعمل فلسطين على زيادة مستوى الشفافية من خلال نشر كافة القوانين والإجراءات المتعلقة بالتجارة وبيئة الأعمال، حيث أن فلسطين عضواً في المنصة الالكترونية للدول اليورو متوسطية الخاصة بدعم التجارة.

تجدر الإشارة، إلى أن فلسطين غير منضمة إلى اتفاقية تسهيل التجارة، ذلك كونها ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي ليست منضمة إلى الاتفاقيات المنبثقة عن هذه المنظمة. وفي سبيل تسهيل التجارة، فإن العمل جاري على اعتماد نظام النافذة الموحدة بهدف تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت والجهد بالنسبة لإجراءات التصدير والاستيراد. أما بالنسبة للتحديات التي تواجه الدولة في هذا الخصوص فتكمن في عدم وجود معابر حدودية، بالتالي لا يمكن سن إجراءات بهدف تسهيل حرية حركة البضائع المستوردة والمصدرة، فقط يتم تطبيق الإجراءات والسياسات الخاصة بالاحتلال الإسرائيلي المجحفة بحق الفلسطينيين، وهو ما يفرض العديد من التحديات في هذا الصدد.

هذا، وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجهها فلسطين في مجال تحسين تنافسية الصادرات، فتتلخص فيما يلي:

- عدم حوسبة الإجراءات بين الجهات الحكومية.
- عدم السيطرة على المعابر الفلسطينية بسبب الاحتلال الإسرائيلي، وتنفيذ السياسة التجارية الإسرائيلية على المعابر.
- عدم الاعتراف بالاتفاقيات التجارية الموقعة من قبل إسرائيل بما يؤثر سلباً على القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية.
- فرض قيود على استيراد مدخلات الإنتاج مما يؤثر سلباً على تنافسية المنتجات الفلسطينية.
- ضعف تنافسية الصادرات الفلسطينية بسبب زيادة تكاليف الشحن والنقل وغيرها.
- محدودية التمويل لتنفيذ أنشطة الإستراتيجية الوطنية للتصدير.

لبنان: قامت الدولة بالعديد من الإصلاحات والسياسات بهدف تحسين مستويات التجارة الخارجية، حيث تم تقديم مساعدات فنية وتقنية للمنتجين لرفع الكفاية الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية والتصديرية لبعض القطاعات الإنتاجية. كما تم إصدار عدد من التشريعات والقوانين مثل قانون الشراكة ما بين القطاع العام والخاص، وقانون سلامة الغذاء، وقانون تعديل حماية المستهلك. هذا، بينما هناك بعض القوانين التي لا تزال قيد الدراسة لدى المجلس النيابي مثل قانون المنافسة، وقانون تعديل التجارة الدولية، وقانون المعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي. إضافة إلى ذلك تم إعداد خطة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وإصدار دليل قواعد المنشأ.

فيما يتعلق باتفاقية تسهيل التجارة، فالدولة غير منضمة إلى هذه الاتفاقية، حيث تواجه بعض التحديات في هذا الشأن مثل تأمين التمويل اللازم لاعتماد نظام النافذة الموحد، وكذلك هناك صعوبات تواجهه لبنان تتعلق بنشر المعلومات الكترونياً، لأنه ليس لدى جميع الجهات في الدولة (من القطاعين العام والخاص) إمكانية الانفتاح الكافي على الأنظمة المعلوماتية المطلوبة. بينما اتخذت السلطات بعض الإجراءات في مجال تسهيل التجارة في سبيل مواجهة تلك التحديات، حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية لتسهيل النقل والتجارة.

إضافة إلى ما سبق، تواجه الدولة بعض التحديات التي تتعلق بارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج للسلع اللبنانية (المتمثلة في الطاقة، والنقل، واليد العاملة، وأقساط الضمان، وغيرها) مما يضعف قدرتها التنافسية مقارنةً بالسلع المستوردة التي تتمتع بإعفاءات بموجب الاتفاقيات الموقعة في هذا الشأن. بهدف تحسين تنافسية الصادرات اللبنانية، تم اتخاذ عدد من الإجراءات والسياسات في هذا الشأن، حيث يتم مساعدة المصانع وتوجيهها، ووضع برامج للجودة، إضافة إلى إرشاد رجال الصناعة وزيادة معرفتهم بقواعد المنشأ من خلال إقامة ورش عمل وإصدار دليل لقواعد المنشأ للمؤسسات اللبنانية.

المغرب: اتخذت بعض الإصلاحات والسياسات التي تساهم في تحسين مستويات التجارة الخارجية، حيث تم إنشاء اللجنة الوطنية الهادفة إلى تسهيل الإجراءات الخاصة بالتجارة الخارجية، والتبادل الإلكتروني للمعلومات ورقمنه الوثائق الخاصة بالاستيراد والتصدير (مثل سندات الاستيراد ورخص التصدير، ووضع الإجراءات الخاصة بمراقبة المنتجات الصناعية، والإعلان بوصول البضائع، والوثائق والإجراءات الخاصة بوضع التعريفة الجمركية، وشهادة وزن السلع عند التصدير، واعتماد نظام الشباك الإلكتروني للتجارة الخارجية، والتبادل الإلكتروني للمعلومات بين الأطراف المعنية بالتجارة الخارجية). هذا، وتعتبر رقمنه جميع وثائق وإجراءات التجارة الخارجية، للوصول إلى أن يصبح قطاع التجارة الخارجية بالمملكة المغربية مُميْكناً وبدون استخدام أي وثائق ورقية، من أهم التحديات التي تواجه الدولة في مجال تحسين مستويات التجارة الخارجية.

كما أن المغرب ليست منضمة إلى اتفاقية تسهيل التجارة، حيث تواجه بعض التحديات المتعلقة بالتطبيق الكلي لمقتضيات هذه الاتفاقية، ذلك على الرغم من أن حوالي 80 بالمائة من هذه المتطلبات يتم تطبيقها حالياً، وسيتم مستقبلاً العمل على تنفيذ باقي المقتضيات الأخرى حسب الجدول الزمني الذي أعدته السلطات المغربية في هذا الشأن، وكذلك معالجة التحديات التي تقف أمام التطبيق الكامل.

في إطار تحسين تنافسية الصادرات، تم وضع عدد من برامج الدعم الخاصة بالمؤسسات القادرة على التصدير وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، يتمثل أهمها فيما يلي:

- برنامج "الفحص" الخاص بالتصدير، حيث يرمي إلى تحديد القدرات التصديرية للمؤسسات في مختلف القطاعات، وتقديم الدعم لها من أجل تعزيز هياكلها الإنتاجية وتحسين إمكاناتها التصديرية.
- برنامج "عقود تنمية التصدير"، بهدف مراقبة ودعم المؤسسات المُصدرة في إنجاز برامجها الهادفة لتنمية الصادرات من خلال تقديم دعم مالي يتناسب مع تطور رقم معاملاتها.
- برنامج "دعم المصدرين المبتدئين"، يهدف إلى مراقبة ودعم المؤسسات غير المصدرة وتلك التي تقوم بالتصدير بصورة غير منتظمة من أجل وضع استراتيجية خاصة بالتصدير تمكنها من الولوج في الأسواق الخارجية ودعم أنشطتها الترويجية في هذا المجال.
- برنامج" دعم مجموعات التصدير"، حيث يهدف إلى تجميع المصدرين ذوي المنتجات التي قد تكون متماثلة أو مكملة لبعضها، للتمكن من تلبية طلب الأسواق الدولية، وتطوير علاقات تكاملية تجارية لمصلحة أصحاب المنشآت المصدرة الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر هذه البرامج المُطبقة من أهم الإجراءات التي تم اتخاذها من جانب الجهات المكلفة بتطوير وزيادة القدرات التصديرية، كما أن هناك عدد من الإجراءات القطاعية الأخرى التي اعتمدتها الحكومة لتحسين تنافسية الصادرات المغربية في الأسواق الدولية. في حين تواجه المغرب بعض التحديات التي تتعلق بمواجهة التدابير غير التعريفية المتخذة من قبل الشركاء التجاريين التي تنتج عنها تكلفة إضافية وبالتالي تؤثر على تنافسية الصادرات.

اليمن: لم يتمكن خلال السنوات الأخيرة من مواصلة إصلاحات السياسة التجارية نظراً للظروف التي تمر بها البلاد. وقد جرى التخطيط لتنفيذ عملية التوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية -كأساس للسياسات التجارية- منتصف عام 2014، إلا أن الأحداث الداخلية التي شهدتها البلاد في سبتمبر من ذلك العام مثّل تحدياً أمام الكثير من الخطط والبرامج بما في ذلك ما يتعلق بالسياسات والإصلاحات المُتخذة لتحسين مستويات التجارة الخارجية. أما فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها الدولة لتسهيل التجارة، فقد تم تطبيق النظام الآلي العالمي (الاسيكودا وورد "ASYCUDA Word") في المنافذ الجمركية وفي مطار صنعاء الدولي بالتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد". كما تم عقد ورشة عمل في يونيو 2014 بشأن تقييم الاحتياجات والأولويات الوطنية المتعلقة باتفاقية تسهيل التجارة بالتنسيق مع منظمة التجارة العالمية وبرنامج المعونة الأمريكية. هذا، ولم تتح الظروف التي مرت بها البلاد الفرصة نحو القيام بالمصادقة على نتائج تلك الورشة التي من بينها تحديد إجراءات الفئات الثلاث المرتبطة باتفاقية تسهيل التجارة. إضافة إلى ما سبق،

فقد تمت المشاركة من قبل مختصين من وزارة الصناعة والتجارة، ومصلحة الجمارك في بعض اجتماعات مجموعة العمل التفاوضية لتسهيل التجارة في منظمة التجارة العالمية خلال الفترة (2008-2013) بهدف زيادة الوعي حول متطلبات الاتفاقية بشكل عام، ومزاياها للدول الأقل نمواً وكذا التعرف على طبيعة المفاوضات متعددة الأطراف.

أما بالنسبة للسياسات والإجراءات التي اتخذتها الدولة بهدف تحسين تنافسية الصادرات، فقد تم إعداد مسودة دراسة حول "استراتيجية الصادرات اليمنية" إلا أنها لم تُقر ولم يتم العمل بها نتيجة التطورات المحلية التي تسببت في عرقلة قيام الحكومة بمهامها الدستورية والقانونية في العديد من المجالات، ومنها ما يتعلق بتحسين تنافسية الصادرات السلعية.

من جانب آخر، لا تتبع الجمهورية اليمنية نظام الحصص الكمية فيما يتعلق باستيراد مدخلات الإنتاج أو السلع النهائية التي يوجد لها مثيل في السوق المحلي. فيما يخص الشروط التي تُفرض على المنتجات التي يتم استيرادها من الخارج من حيث الجودة، فقد أصدرت هيئة المواصفات والمقاييس اليمنية مواصفات السلع المختلفة سواء المنتجة محليا أو المنتجات التي يتم استيرادها. كما أن وزارة الزراعة تشرف على جوانب الصحة وصحة النبات للمنتجات ذات الصلة.

تجدر الإشارة إلى أن اليمن منضم إلى اتفاقية تسهيل التجارة متعددة الأطراف وهي سارية المفعول على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (بما في ذلك الجمهورية اليمنية) منذ بدء سريان نفاذها في عام 2017. هذا ويتبقى من الناحية القانونية إجراء المصادقة الوطنية على الاتفاقية من قبل الحكومة ومجلس النواب وإيداع وثيقة المصادقة لدى مدير عام المنظمة لذلك الغرض. فيما يتعلق بأهم التحديات في مجال تسهيل التجارة، فتتمثل في التحديات المتعلقة بتطورات الأوضاع الداخلية. بالتالي يتطلب الأمر تفعيل الإجراءات المتعلقة بالمصادقة التشريعية والتنفيذية الوطنية على الاتفاقية المذكورة. كما يتطلب الأمر أيضاً تلقي المساعدة الفنية المناسبة من خلال التعاون مع بعض المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الخصوص. إضافةً إلى ذلك، تواجه الدولة تحدي البنى التحتية والفنية والمعلوماتية ناهيك عن الحاجة إلى بناء وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية والإدارية للتعامل مع التدابير والإجراءات المُتعلقة بمجال تسهيل التجارة وسن أو استكمال التشريعات ذات الصلة، كذلك إعادة بناء البنية التحتية والقدرات المؤسسية التي تأثرت بالأحداث الأخيرة التي تمر بها البلاد.

رابعاً: انضمام الدول العربية إلى منظمة التجارة العالمية

في هذا المحور تتطرق الدراسة إلى موقف الدول العربية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتاريخ بدء التفاوض معها وتاريخ الانضمام إليها بصفة عضو كامل أو مراقب، جدول رقم (5). إضافة إلى ذلك يستعرض المحور أهم القضايا التي مازلت مُعلقة مع المنظمة.

جدول (5)

تواريخ انضمام بعض الدول العربية بصفة عضو ومراقب إلى منظمة التجارة العالمية

الدول	تاريخ المفاوضات مع منظمة التجارة	تاريخ الانضمام بصفة مراقب	تاريخ الانضمام بصفة عضو في منظمة التجارة العالمية	عضو في منظمة التجارة العالمية	ملاحظات عامة
الإمارات	يناير 1995	8 مارس 1994	ابريل 1996	√	-
البحرين	من خلال جولة الاوروجواي	عضو تأسيسي	1 يناير 1995	√	عضو تأسيسي في منظمة التجارة العالمية
السعودية	13 سبتمبر 1999	-	11 نوفمبر 2005	√	-
السودان	2016	1994	-	×	عضو بصفة مراقب
العراق	11 فبراير 2004، كما عقد جولتين تفاوضيتين في عام 2007 و 2008	سبتمبر 2004	-	×	عضو بصفة مراقب
فلسطين	-	-	-	×	-
لبنان	ديسمبر 1999	أبريل 1999	-	×	عضو بصفة مراقب
المغرب	عضو تأسيسي	-	1 يناير 1995	√	عضو تأسيسي في منظمة التجارة العالمية
اليمن	نوفمبر 2002	أبريل 1999	26 يونيو 2014	√	

المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، استبيان سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية

فيما يلي نستعرض تجارب الدول العربية (المستوفية للاستبيان) في هذا الشأن:

الإمارات

عضو في منظمة التجارة العالمية منذ أبريل من عام 1996، حيث بدأت التفاوض للانضمام إلى المنظمة في يناير من عام 1995. هذا وقد كانت الإمارات عضواً مراقباً بدءاً من شهر مارس من عام 1994. أوضحت السلطات بأنه لا توجد أية قضايا معلقة مع المنظمة في هذا الشأن. تجدر الإشارة إلى أن الإمارات استفادت من قرار المجلس العام للمنظمة، بتاريخ 31

يناير 1995، والخاص بتسهيل وتيسير انضمام الدول التي كانت أطرافا متعاقدة في الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (**General Agreement on Tariffs & Trade (GATT)**) إلى منظمة التجارة العالمية. ذلك حيث كانت الإمارات عضواً في الاتفاقية منذ مارس 1994. بناءً على ذلك انضمت الإمارات للمنظمة في ظل ظروف وشروط كانت مواتية ومريحة ولم يترتب عليها التزامات كبيرة في فتح أسواق السلع والخدمات. حيث تم ربط معظم الرسوم الجمركية بنسبة 15 في المائة، ولم يتم إدراج قطاعات خدمية كثيرة وخصوصاً ذات الأهمية منها بالنسبة للدولة، مثل الخدمات المالية والتأمين.

البحرين

عضو في منظمة التجارة العالمية منذ يناير من عام 1995، حيث بدأت في التفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من خلال جولة "الأوروجواي"، وهي عضو منذ التأسيس وتشارك في المفاوضات متعددة الأطراف. كما أشارت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بعدم وجود أية قضايا مُعلقة مع منظمة التجارة العالمية.

السعودية

عضو في منظمة التجارة العالمية منذ نوفمبر من عام 2005، وقد بدأت التفاوض للانضمام في شهر يونيو 1993. إضافة إلى ذلك، أشارت مصلحة الجمارك العامة بوزارة المالية إلى عدم وجود أية قضايا عالقة مع منظمة التجارة العالمية.

فيما يتعلق بالجهود التي بذلتها السلطات للوفاء بمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فقد تم تكليف جهة حكومية واحدة بملف الانضمام، بحيث تقوم بالتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى كل فيما يخصه. كما تم تشكيل فريقين، الأول ومهمته تفاوضية، يتكون من الوزراء ووكلاء الوزارات. أما الثاني، فهو فريق عمل فني يتألف من المختصين والخبراء. إضافة إلى ذلك تم الاستعانة بمستشارين من خبراء المنظمة كي يعملوا مع الفريق الفني والفريق التفاوضي. تم مراجعة القوانين واللوائح ذات العلاقة بالتجارة في السعودية وموائمتها مع أحكام اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مثل نظام الاستثمار الأجنبي، والتثمين الجمركي.

السودان

حصل على صفة مراقب عام 1994، وتم تكوين فريق عمل بهدف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وقد تم تقديم طلب الانضمام في عام 1999، وتم تقديم مذكرة تتضمن السياسات التجارية للسودان. كما تم الإجابة على الاستفسارات والأسئلة الواردة من المنظمة بهذا الخصوص في ذلك الوقت.

في عام 2016 قدم السودان مذكرة للانضمام وتمت الإجابة على 45 سؤالاً، وتقديم الوثائق الخاصة بكل من الخطة القانونية، وعرض السلع، والتجارة في الخدمات، والدعم المحلي المُقدم في الزراعة، والصحة بما فيها الصحة النباتية، والحواجز الفنية للتجارة، والمسائل المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، وقائمة المؤسسات المملوكة للدولة. وقد تم عقد أربع جولات من التفاوض، كانت آخرها في يوليو 2017. كما تم التفاوض الثنائي مع بعض الدول. إضافة إلى ذلك، تعتبر قضية تعديل وسن القوانين وفق قواعد الشفافية من أهم القضايا المُعلّقة مع منظمة التجارة العالمية في هذا الصدد.

تجدر الإشارة إلى أن أهم المعوقات التي تقف حائلاً أمام الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تتمثل في عدم استقرار سعر الصرف، والالتزام بالاتفاقيات التي سبق أن تم الاتفاق عليها، وموائمة القوانين، وتكثيف الوعي المعرفي. للتغلب على هذه المعوقات، أشارت وحدة السياسات التجارية بوزارة التجارة السودانية بإنه سيتم الاستعانة بخبراء للإجابة على استفسارات المنظمة وإعداد خطط وقوانين تتواكب مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. إضافة إلى ذلك تسعى الدولة إلى إصلاح السياسات الضريبية والجمركية ونظام الرسوم على كافة المستويات الاتحادية والمحليات بما يتوافق مع معايير التجارة الدولية ويحقق استقرار ومرونة سعر الصرف على المدى المستهدف.

العراق

يحمل صفة عضو مراقب في منظمة التجارة العالمية منذ شهر سبتمبر من عام 2004، حيث بدأ التفاوض للانضمام في فبراير من عام 2004. فيما يخص الموقف الحالي للتفاوض، فقد تم عقد جولتين تفاوضيتين في عامي 2007 و2008، وسيتم عقد جولة التفاوض الثالثة حين استكمال متطلبات الانضمام وتقديم الملفات الفنية ذات العلاقة. في هذا السياق، أشارت دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية بوزارة التجارة العراقية إلى وجود بعض القضايا العالقة المتمثلة فيما يلي:

- تقديم العرض الأولي للسلع المبني على أساس قانون التعرفة الجمركية.
- تقديم جدول الالتزامات الوطنية الأولية للتجارة في الخدمات.
- سن قانون الملكية الفكرية في العراق.
- تقديم خطة التنفيذ التشريعية.

فلسطين

أشارت وزارة الاقتصاد الوطني بأن فلسطين ليست عضواً في منظمة التجارة العالمية، ومن المعلوم أنه من أجل الانضمام إلى المنظمة، يجب الحصول على موافقة جميع أعضاء المنظمة الذين يبلغ عددهم 164 حتى الآن، وهو ما يُعتبر أهم وأكبر تحدي إن لم يكن المعيق الوحيد للانضمام، حيث إن إسرائيل تعترض على انضمام فلسطين للمنظمة.

وهو ما يتطلب العمل على متابعة الحشد والتأييد لطلب الانضمام والتنسيق بشكل أكبر ومستمر مع أعضاء المنظمة من أجل ضمان وضع طلب فلسطين على أجندة الاجتماع العام لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك تشكيل "مجموعة الدول الداعمة لطلب انضمام فلسطين إلى المنظمة".

أما بالنسبة للجهود التي بذلتها السلطات في سبيل التغلب على المعوقات والوفاء بمتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، فقد بدأ موضوع اهتمام فلسطين بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية منذ أواخر التسعينات حيث تم إنجاز الأمور التالية:

- تشكيل فرق عمل وطنية وفنية واستشارية من أجل القيام بالتحضيرات الخاصة بالانضمام لمنظمة التجارة العالمية.
- إنشاء وحدة منظمة التجارة العالمية في وزارة الاقتصاد الوطني.
- وضع خطة طريق للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- تطوير وإصلاح المنظومة التشريعية كجزء من الموائمة مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .
- تدريب وبناء القدرات للفرق الوطنية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- مراجعة طلب فلسطين للحصول على صفة مراقب لدى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية والهيئات التابعة له.
- تقديم طلب فلسطين المتعلق بالحصول على صفة مراقب وطلب النظر به من قبل المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في عام 2009، ومن ثم تم إرسال طلب آخر معدل عام 2010.
- المشاركة في أعمال المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية بصفة مراقب ست مرات، بداية من هونج كونج في عام 2005، ومن ثم في جنيف في عامي 2009 و2011، مروراً ببالي عام 2013 ونيروبي عام 2015، وأخيراً في الأرجنتين في عام 2017.

كما تم إجراء العديد من المشاورات مع عدد من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، المتعلقة بانضمام فلسطين للمنظمة، حيث تقوم الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة الشؤون الخارجية وبعثة فلسطين في جنيف، بالإضافة إلى دائرة المفاوضات بمشاورات مستمرة مع بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، حيث تشمل الاتصالات كل من الاتحاد الأوروبي، دول أمريكا اللاتينية، والدول الإفريقية، وكذلك الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى الاجتماعات الثنائية على هامش المؤتمرات الوزارية للمنظمة، ذلك من أجل بناء إجماع على دعم طلب فلسطين الحصول على صفة المراقب لدى المنظمة، حيث أن معظم الأعضاء في منظمة التجارة العالمية داعمة لطلب فلسطين .

لبنان

عضو مراقب منذ أبريل من عام 1999، حيث بدأت الدولة في التفاوض للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في يناير من العام المذكور. يتمثل الموقف الحالي للتفاوض في الانتهاء من تحديث جميع الملفات الخاصة بالانضمام، إلا أنه هناك حاجة إلى التعاون والتنسيق بين جميع الجهات المعنية بما يشمل القطاع الخاص، إضافة إلى أهمية توفير الدعم السياسي اللازم في هذا الإطار.

على صعيد أهم القضايا المُعلقة، فتتمثل في التأخر في إعداد بعض الملفات، خاصة فيما يخص عرض الخدمات، حيث لم يتم التوصل إلى تفاهم مع بعض القطاعات المعنية ببعض الالتزامات التحريرية. إضافة إلى التأخر في صدور بعض التشريعات المطلوبة في إطار عملية الانضمام.

كما أشارت وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان، إلى أن أهم المعوقات التي تقف حائلاً أمام الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تتمثل في المبالغة التي تتصف بها الطلبات المقدمة من الدول الأعضاء وخاصة في موضوع السلع والخدمات التي ليس من السهولة التجاوب معها، وتحتاج إلى دراسة المواقف التفاوضية والتنسيق مع الجهات المعنية خاصة الانشطة الإنتاجية (ممثلو القطاعات الإنتاجية، وقطاعات الخدمات). إضافة إلى التأخر في صدور التشريعات ذات العلاقة نظراً للتعقيدات المرافقة والداعمة عادة للعملية التشريعية في لبنان.

تتمثل رؤية السلطات في التغلب على تلك المعوقات، في دراسة الطلبات بعناية والتنسيق بهذا الشأن مع الجهات المعنية أخذاً في الاعتبار التركيز على الاهتمام بالمصالح الاقتصادية الوطنية وعدم التسرع باتخاذ القرارات. إضافة إلى سعي السلطات التشريعية للإسراع قدر المستطاع والانتهاء من دراسة مشاريع القوانين وإقرارها. هذا، وقد بُذل عدد من الجهود في سبيل التغلب على تلك المعوقات، تتمثل فيما يلي:

- إنشاء فريق عمل بوزارة الاقتصاد والتجارة معنياً بمتابعة ملف الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- التنسيق مع الجهات المعنية بمراجعة المواضيع الخاصة بها وإفادة وزارة الاقتصاد والتجارة برأيها وملاحظاتها للوفاء بمتطلبات الانضمام.
- عقد اجتماعات دائمة ومنتظمة مع الوزارات والهيئات المعنية وبحث الفوائد الناتجة عن الانضمام.
- طلب الدعم الفني والتقني من التكتلات والدول الأعضاء وتأييد مواقف لبنان التفاوضية داخل المنظمة.

المغرب

يعتبر المغرب من الدول المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية، حيث انضم في 1 يناير 1995، أي في تاريخ تأسيس المنظمة. أما الموقف الحالي في المفاوضات، فيعتمد على نهج تحرص من خلاله المملكة على تعزيز انفتاح الاقتصاد المغربي على التجارة الخارجية، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد التنموي وتحقيق التنمية المستدامة والشاملة، خاصة فيما يتعلق بقطاعات الفلاحة، والصيد البحري، وتنمية المناطق القروية. كما يحرص المغرب على التأكيد على أهمية مراعاة خصوصيات وأولويات الدول النامية من حيث التصنيع، وتعزيز سلاسل القيمة بهدف الانخراط الفعال في المنظومة التجارية الدولية. في هذا الصدد، فإن المغرب يدعم موقف المجموعتين الإفريقية والعربية في هذا الإطار ويحرص على الدفاع عن المصالح الاقتصادية سواءً على الصعيد الوطني أو الإقليمي.

أما بالنسبة لأهم القضايا المعلقة في إطار مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، فإنه يمكن تلخيصها في تباين وجهات النظر بين الدول التي تتمسك بإتمام المفاوضات حول المواضيع "التقليدية" ذات البعد التنموي المندرجة في إطار جولة الدوحة، لا سيما المفاوضات حول الولوج إلى الأسواق بالنسبة للسلع الزراعية أو الصناعية والدعم في مجال الفلاحة والصيد البحري. إضافة إلى تباين وجهات النظر بين الدول التي تدعو إلى تجاوز جولة الدوحة والشروع في مفاوضات حول مواضيع جديدة كالتجارة الإلكترونية أو المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة.

اليمن

أشارت وزارة الصناعة والتجارة إلى أن اليمن هي العضو رقم 160 في منظمة التجارة العالمية منذ 26 يونيو من عام 2014، حيث بدأت في التفاوض بإنشاء فريق العمل الخاص بانضمام الجمهورية اليمنية في 17 يوليو 2000. تم مباشرة في أعقاب ذلك البدء بإعداد أول وثيقة في إطار متطلبات عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وهي مذكرة نظام التجارة الخارجية، وإرسالها للمنظمة في نوفمبر 2002. بعد أن تمت الردود على الأسئلة الواردة من بعض أعضاء المنظمة بشأن الوثيقة، تم عقد الاجتماع الأول لفريق العمل في نوفمبر من عام 2004. كانت اليمن قد حصلت على طلب الانضمام بصفة مراقب في منظمة التجارة العالمية في أبريل 1999، حيث أن صفة المراقب في المنظمة تمنح تلقائياً ابتداءً من تاريخ إنشاء فريق العمل الخاص بانضمامها.

على ضوء ما سبق، تتمثل أهم التوصيات للدول العربية الأخرى التي في طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية من واقع تجارب الدول العربية المنضمة إلى المنظمة فيما يلي:

1. الالتزام السياسي على أعلى مستوى عملية إنجاز الانضمام للمنظمة.

2. دراسة آثار الالتزامات التي تتطلبها هذه الخطوة على الاقتصاد الوطني قبل استكمال الانضمام.
3. الشروع في تنفيذ تدابير قبلية لمواكبة التعديلات التي تمس السياسات التجارية والتشريعات الوطنية لدى الانضمام إلى المنظمة.
4. الإلمام بالسياسات التجارية والاقتصادية والمالية لباقي الدول الأطراف، لا سيما الدول المنافسة، والأخذ بعين الاعتبار ضرورة حماية الاقتصاد الوطني، وضمان تنافسيته بشكل لا يتنافى مع القواعد التجارية متعددة الأطراف، مع الحرص على مراعاة البعد التنموي والاجتماعي أثناء المفاوضات.
5. استفادة الدول التي لم تنضم من كافة التسهيلات التي تتيحها المنظمة للدول النامية والأقل نمواً عند انضمامها بما في ذلك أية فترات سماح لتطبيق اتفاقيات معينه أو التزامات محددة، وطلب المساعدة الفنية من المنظمة، والدول المانحة للمساعدات لتمكينها من تطبيق الالتزامات.
6. عدم تقديم التزامات واسعة في فتح أسواق السلع والخدمات، والترتيب بشأن عدم الانضمام لاتفاقيات غير الزامية مثل تقنيات المعلومات والمشتريات الحكومية.
7. الاستفادة من خبرات الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية والعمل من خلال التكتلات الاقتصادية للدول العربية.
8. موائمة التشريعات والقوانين والأنظمة مع متطلبات الانضمام وإجراء الإصلاحات الاقتصادية الضرورية في مجال البيئة التشريعية، والبني التحتية قبل تقديم طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
9. إنشاء آلية وطنية فعالة على مستوى السياسات والمستوى الفني بتمثيل من الحكومة والقطاع الخاص.
10. تعيين خبير فني في شؤون التجارة والتفاوض الدولي في بعثة البلاد في جنيف مقر المنظمة للتواصل اليومي مع سكرتارية المنظمة وأعضاءها وكذلك المنظمات الأخرى ذات العلاقة بالتجارة.
11. إنشاء مكتب خاص لتنسيق عملية الانضمام باستقلالية لمتابعة العمل اليومي مع الخبير الفني المعين في بعثة البلاد في جنيف مقر سكرتارية المنظمة.
12. تدريب وتأهيل أكبر عدد ممكن من المسؤولين الحكوميين وممثلي الهيئات الوطنية الأخرى بما في ذلك هيئات القطاع الخاص المعتمدة في البلاد.
13. القيام بالدراسات والبحوث المتعلقة بعملية الانضمام للمنظمة وأثر ذلك على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بجانبيه الكلي والقطاعي.
14. التواصل الدائم مع مختلف الجهات الوطنية بما في ذلك الصحافة والإعلام لمواكبة الشرح والتعريف بخطوات الحكومة في ذلك الاتجاه، والحصول على دعم تلك الجهات في هذا الجهد الوطني.

15. إنشاء فريق تفاوضي وطني بقيادة الوزير المختص (وزير التجارة)، ويمثل فيه الجهات الرسمية ذات العلاقة الأساسية بقضايا منظمة التجارة العالمية.
16. محاولة التسريع باستكمال عملية الانضمام للمنظمة بقدر الإمكان، لأنه من الملاحظ أن الدول المنضمة حديثا قدمت تنازلات والتزامات أكثر من سابقيها نظراً لتطور المفاوضات حول قضايا جديدة وإضافية ويحاول بعض الأعضاء الحصول على التزامات بشأنها من قبل الدول الساعية للانضمام للمنظمة حتى وإن كانت غير ملزمة بعد للأعضاء الحاليين فيها.
17. تثبيت الرسوم الجمركية على السلع المستوردة عند مستوى مرتفع يكون أعلى من الرسم الفعلي.
18. استبعاد السلع ذات الأهمية الصناعية والزراعية من مظلة التفاوض.
19. إدراج الحد الأدنى للاستيفاء (الرسم النوعي) في جدول التنازلات الجمركية.
20. تثبيت الرسوم الجمركية على المنتجات ذات الطبيعة الخاصة عند نسب محددة.

خامساً: الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

تتفق هذه الاتفاقية مع أحكام المادة 24 من اتفاقية "الجات" وتغطي التجارة في السلع فقط وتعتمد قواعد منشأ بنسبة 40 في المائة كقاعدة عامة لاعتبار السلعة من منشأ بلد ما موقع على الاتفاقية. بدأ تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطلع عام 1998، بتخفيض تدريجي سنوي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل يبلغ 10 في المائة سنوياً بحيث يتم الوصول إلى منطقة التجارة الحرة خلال عشر سنوات.

وصل هذا التخفيض مع مطلع العام 2003 إلى نسبة 60 في المائة عما كانت عليه في 31ديسمبر 1997، ثم جرى الاتفاق على تسريع إنشاء المنطقة الحرة عبر إجراء تخفيض سنوي بنسبة 20 في المائة مع بداية عام 2004 و20 في المائة أخرى مع بداية عام 2005، وبذلك تم التوصل إلى التعرفة الصفرية على السلع ذات المنشأ العربي المتداولة بين الدول العربية أعضاء المنطقة مع بداية عام 2005 . صادقت 19 دولة على اتفاقية الانضمام للمنطقة ودخلت حيز التنفيذ في يناير 1998.

تُشير الإحصاءات إلى أن نسبة الصادرات والواردات في إطار الدول المنظمة لمنطقة التجارة العربية الكبرى تمثل نحو 99 في المائة من إجمالي التجارة البينية العربية عام 2018 وحوالي 97 في المائة عام 2019، شكل رقم (5).

شكل (5):

نسبة التجمعات العربية من إجمالي التجارة العربية البينية

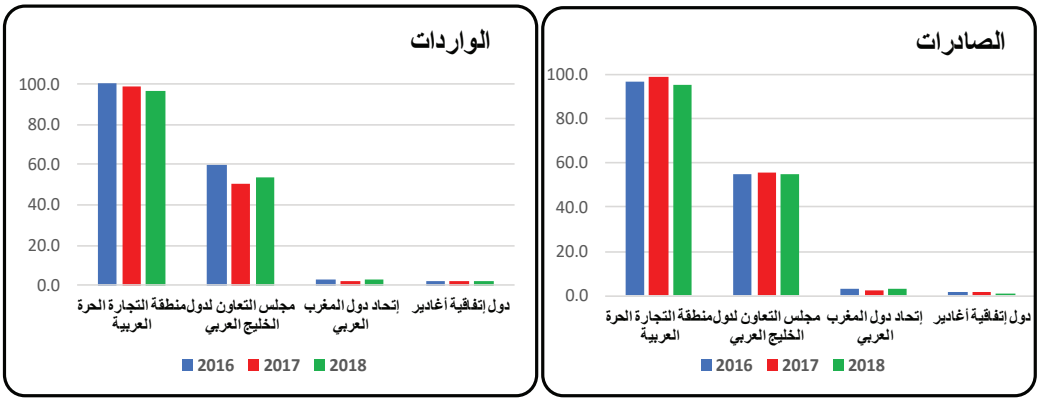

المصدر: صندوق النقد العربي (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

نعرض فيما يلي موقف كل دولة مستوفية للاستبيان فيما يتعلق بالانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

الإمارات

أشار قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد، إلى أن الإمارات وقعت اتفاقية تيسير وتنمية التجارة بين الدول العربية في عام 1981. كما أصبحت عضواً في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية عند إعلانها في عام 1997. كما أشار إلى أن الدولة كانت عضواً في منظمة التجارة العالمية منذ العام 1996، وأن الالتزام الأساسي لمنطقة التجارة الحرة العربية هو تخفيض وإزالة الرسوم الجمركية والتي تبلغ نسبتها المطبقة 5 في المائة. لم تواجه الدولة أية معوقات في إزالة هذه الرسوم عند التطبيق الكامل للاتفاقية خصوصاً، وأن الإمارات لا تعتمد كثيراً على الرسوم الجمركية كمصدر دخل للخزينة.

البحرين

وقعت السلطات على الانضمام للاتفاقية في فبراير من عام 1998 التي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من يناير 2005. هذا، وقد أشارت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بالبحرين، إلى أنه توجد بعض القضايا الهامة العالقة مثل قواعد المنشأ التفصيلية، ومعاملة منتجات المناطق الحرة، وتفعيل آلية فض المنازعات، وقواعد المنافسة وتنظيم الاحتكار، وإدماج تجارة الخدمات ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

السعودية

تعتبر المملكة من بين الدول المؤسسة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث أن عضويتها في منطقة التجارة الحرة تمتد إلى عام 1998. حرصت المملكة على دعم العمل العربي المشترك من خلال تنفيذ جميع متطلبات البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال التخفيض التدريجي، وبدأ الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية (التعريفة الصفرية) لجميع المنتجات ذات المنشأ العربي في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باستثناء التبغ ومشتقاته، وإيقاف العمل بالرزنامة الزراعية العربية المشتركة اعتباراً من أول يناير 2005 مع صدور التعليمات للمنافذ الجمركية بذلك في هذا الشأن.

السودان

عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 2002، حيث أشارت وحدة السياسات التجارية بوزارة التجارة إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد وافق على تعديل نسبة الخفض الجمركي من 20 في المائة لتصل إلى 10 في المائة. تجدر الإشارة إلى أن القضايا المعلقة تتمثل في قواعد المنشأ، حيث لم يتم الاتفاق على بعض القوائم، ولا تزال الاجتماعات مستمرة في هذا الخصوص، وذلك إضافة إلى قضية قيام الاتحاد الجمركي.

العراق

عضو في منطقة التجارة الحرة العربية، حيث وقعت العراق على الانضمام إلى الاتفاقية في عام 1981. كما يتمثل الموقف الحالي في التفاوض،، في أن المنطقة أنجزت أعمالها وذلك بالوصول إلى التعريفة الصفرية. جدير بالذكر أن العراق ملتزم بجميع القرارات الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة بمنطقة التجارة الحرة كما أنه يحضر جميع اللجان الخاصة بها إضافة إلى لجنة الاتحاد الجمركي واللجان المنبثقة عنها. أما فيما يتعلق بأهم القضايا المُعلقة، فتتمثل في قائمة السلع التي يتم بحثها في لجنة قواعد المنشأ التفصيلية العربية حيث تشكل هذه السلع وزناً مهماً في التجارة العربية البينية.

فلسطين

عضو كامل في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 1998، كما أشارت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني إلى عدم وجود أية قضايا عالقة في هذا الخصوص. كما تم الإشارة إلى الجهود التي بُذلت في سبيل التغلب على المعوقات والوفاء بمتطلبات الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تتعلق بموائمة القوانين والتشريعات مع النظام التجاري الدولي مُتعدد الأطراف.

لبنان

عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وملتزم بالتعرفة الصفرية مع الدول العربية وبإلغاء جميع القيود غير الجمركية وملتزم بجميع قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات العلاقة بالتنفيذ. هذا، وقد تم الانضمام إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1985. في عام 1998 تم الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد موافقة مجلس الوزراء على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى. فيما يتعلق بالقضايا العالقة في هذا الشأن، فهي كما يلي:

- عدم استكمال قواعد المنشأ التفصيلية لعدد تسع سلع.
- تطوير آلية فض المنازعات.
- وضع آلية لتنفيذ الفقرتين الخامسة والسادسة من البند الأول من البرنامج التنفيذي الخاص بمعالجة حالات الإغراق والدعم والوقاية وخلل ميزان المدفوعات.
- وضع آلية للتعامل مع الدول المخالفة.
- عدم وجود آلية بشأن الاعتماد والاعتراف بشهادات المطابقة، بالتالي عدم وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول العربية حول الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة.

تتمثل رؤية الدولة في التغلب على هذه المعوقات، في التفاوض مع الدول العربية الأعضاء بهدف التوصل إلى نتيجة ترضي جميع الأطراف بخصوص قواعد المنشأ التفصيلية للسلع التسع. إضافة إلى وضع آلية تتعلق بتنفيذ قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمتعلقة بالمشاركة في المفاوضات، ووضع الآليات وطرح مقترحات مثل "آلية المعاملة بالمثل" على سبيل المثال. وتفعيل فريق العمل الخاص بمكافحة الإغراق والدعم والتدابير الوقائية، ووضع برنامج عمل له وتكليفه بإنجاز تلك المهام خلال مدة زمنية محددة. تجدر الإشارة إلى أن السلطات اللبنانية قد تقدمت إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بمقترحات تتعلق بجميع المواضيع التي نتج عنها تحديات في تنفيذ الاتفاقية خاصة فيما يتعلق بتنفيذ قواعد المنشأ، وآلية معاملة الدول المخالفة.

المغرب

عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ يناير 1998. يعمل المغرب على الدفع في اتجاه استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، خاصة فيما يتعلق بالمنافسة والمعالجات التجارية واعتماد مواصفات عربية موحدة والاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة وإزالة العوائق غير الجمركية أمام انسياب السلع بين الدول العربية. هذا، في حين مازالت بعض القضايا معلقة بما يشمل:

- مسألة الاتحاد الجمركي العربي، الذي يتطلب عدم الإسراع في إقامة الاتحاد حتى يتم الإحاطة بجميع الجوانب التي من الممكن أن تعرقل انضمام الدول العربية لهذا التجمع.
- استكمال قواعد المنشأ التفصيلية العربية.

فيما يتعلق برؤية السلطات المغربية نحو التغلب على المعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فتتمثل في النقاط التالية:

- الإزالة الفورية لكافة أشكال القيود غير الجمركية خاصة منها الإدارية، المالية، النقدية والكمية، التي تم تحديدها من طرف الأمانة العامة: بدون تصفية هذه الإجراءات، فإنه لا جدوى من الامتيازات الجمركية.
- إخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للإزالة الفورية.
- ضرورة تكثيف الجهود لإيجاد صيغة توافقية فيما يخص قواعد المنشأ التفصيلية التي تعتبر عنصراً أساسيا في التقدم في تنفيذ المنطقة.
- تفعيل آلية فض النزاعات المنصوص عليها في البرنامج التنفيذي للبت في القضايا والتحديات التي تترتب عن تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تعديل القوانين والتشريعات التي تتعارض مع أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي، وإلى الأمانة العامة قصد تعميمها على كافة الدول.
- تقديم الدول للوثائق الضرورية للاستيراد لكي تعمل الأمانة العامة على إحالتها إلى الدول الأخرى، وذلك للتأكد من أن الإجراءات المطلوبة للاستيراد تتمثل في الوثائق فقط، وكل وثيقة إضافية يتم طلبها تعتبر قيداً غير جمركياً ويجب إزالته فوراً.
- إلغاء الدعم الذي تقدمه بعض الدول لمنتجاتها الذي يخل بشروط المنافسة المتوازنة مع للسلع المماثلة التي تنتجها دول عربية اخرى.

تجدر الإشارة إلى أن المملكة المغربية بذلت جهوداً في سبيل التغلب على المعوقات والوفاء بمتطلبات الانضمام إلى المنطقة، التي من أهمها المشاركة الفعالة في جميع المفاوضات الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية. كما أنها تحرص دائماً على تطبيق متطلبات هذه المنطقة، وتقدم دائماً اقتراحات عملية من أجل الدفع بمراحل المفاوضات إلى الأمام.

اليمن

عضو في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى منذ عام 2003، حيث قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية منح الدول العربية الأقل نمواً فترة انتقالية تبدأ من تاريخ الانضمام، تقوم فيها بتخفيض الرسوم الجمركية بشكل متدرج وبنسب

متساوية، وذلك على أن تنتهي تلك الفترة في أول يناير 2010. كما نص القرار على منح هذه الدول خلال تلك الفترة كافة المزايا والتسهيلات والإعفاءات المعمول بها في المنطقة. هذا، وقد بدأ اليمن بتطبيق التخفيض التدريجي بنسبة سنوية قدرها 16 في المائة بدءً من يناير 2005 على أن يصل إلى تطبيق الإعفاء الكامل في يناير 2010، وذلك استناداً إلى قرار وزارة المالية في هذا الشأن. تقدم اليمن بطلب للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لتأجيل التخفيض التدريجي للشرائح المتبقية، وطلب المجلس الاقتصادي من السلطات اليمنية إعداد تقرير حول الأوضاع الاقتصادية في إطار تبرير هذا الطلب، وبموجبه حصلت اليمن على تأجيل التخفيض التدريجي ليطبق الإعفاء الكامل بداية من عام 2012 بدلاً من عام 2010، وتم إعادة جدولة شرائح التخفيض على هذا الاساس. إضافة إلى ذلك تقدم اليمن وفق المادة (15) من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بطلب الحصول على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بخصوص القائمة السلبية من السلع ذات المنشأ العربي المطلوب استثنائها من الإعفاء الجمركي الكامل لفترة مقترحة تمتد لأربع سنوات تبدأ في الأول من يناير 2012 وتنتهي في 31 ديسمبر 2015 لحماية الإنتاج المحلي من المنافسة الحادة وغير العادلة التي قد يواجهها من قبل المنتجات المستوردة المماثلة، وتمكين اليمن خلال هذه الفترة من إعادة هيكلة الصناعات التحويلية على أسس تنافسية تمكن من تحقيق المنافسة في الأسواق المحلية والعربية مع توضيح للمبررات والظروف الداعية لذلك. تضمنت هذه القائمة 204 سلعة (بند تعريفي جمركي)، تمثلت أهمها في منتجات الصناعات الوطنية التي تعرضت للخسائر خلال السنوات الماضية جراء المنافسة الحادة التي واجهتها من المنتجات العربية المماثلة.

فيما يتعلق بأهم القضايا العالقة، تتمثل فيما يلي:

- عدم تقديم الدعم الفني والمالي للدول الأقل نمواً الأعضاء في المنطقة، رغم القرارات العديدة في هذا الشأن سواءً على مستوى المجلس الاقتصادي أو حتى على مستوى القمم العربية.
- عدم الموافقة حتى الآن على منح الدول الأقل نموا أفضلية فيما يتعلق بقواعد المنشأ بحسب الطلب المحدد الذي تقدم به اليمن ونصه "السماح للدول العربية الأعضاء الأقل نمواً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتخفيض نسبة المحتوى الإجمالي ذو المنشأ المحلي في أي من هذه الدول إلى 25 في المائة من تكلفة السلعة أو المنتج (تسليم باب المصنع) ولأغراض التصدير إلى الدول العربية الأعضاء الأخرى، مع استثناء صناعات التجميع العربية التي تعامل وفق الفقرة 1 من المادة 9 لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية".

سادساً: الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة

ترتبط غالبية الدول العربية بالعديد من الاتفاقيات التجارية، الثنائية والمتعددة، من أجل تسهيل النفاذ إلى كل من الأسواق العربية والدولية. في هذا الجزء من الدراسة سيتم تناول موقف الدول العربية من تلك الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة من حيث عدد تلك الاتفاقيات وأهم ملامحها، والدول والتكتلات المرتبطة معها. إضافة إلى توضيح حجم التبادل التجاري وأهم السلع المتبادلة بين الدول العربية وهذه الدول والتجمعات المُوقع معها هذه الاتفاقيات.

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أرست الاتفاقية الاقتصادية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تم التوقيع عليها في ديسمبر 2001 قواعد العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء. نصت الاتفاقية على أن يتم إنشاء الاتحاد الجمركي بين دول المجلس في يناير 2003. كما تتضمن الاتفاقية الجديدة نصوصاً جديدة أو مطورة تطويراً جذرياً يعكس قرارات المجلس الأعلى وتوجيهاته ومستجدات العمل المشترك، مثل الأحكام المتعلقة بالاتحاد الجمركي، والسوق الخليجية، والاتحاد الاقتصادي والنقدي. إضافة إلى ذلك تخصص الاتفاقية الجديدة فصلاً مستقلاً للتكامل الإنمائي بين دول المجلس، وتنمية الموارد البشرية، والتعاون في مجالات البحث العلمي والتقني، والنقل والاتصالات والبنية الأساسية، وآليات التنفيذ والمتابعة وتسوية الخلافات التي قد تنشأ حول تطبيق أحكامها.

تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية الجديدة تنقل أسلوب العمل المشترك نقلة نوعية حيث لا تقتصر على الحث على التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء، بل تتعدى ذلك إلى النص صراحة على التكامل الاقتصادي بين دول المجلس من خلال تبني برامج محددة وآليات قابلة للتنفيذ. وتقوم اللجان العاملة في إطار المجلس والأمانة العامة بمتابعة التنفيذ ضمن برامج عمل محددة. ترتبط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية باتفاقيات ثنائية مع عدد من التكتلات الاقتصادية ودول العالم وذلك على النحو التالي:

1. اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: تتفق هذه الاتفاقية مع أحكام المادة 24 من اتفاقية "الجات" وتغطي التجارة في السلع فقط وتعتمد قواعد منشأ بنسبة 40 في المائة كقاعدة عامة لاعتبار السلعة من منشأ بلد ما موقع على الاتفاقية. كافة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية منضمة إلى هذه الاتفاقية.

2. اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية: هي اتفاقية مكمله لاتفاقية منطقة التجارة الحرة، جاءت استجابة لتوجيهات القمة العربية التي انعقدت في "عمان" خلال عام 2001، وقد نصت على الإسراع في دراسة إدماج تجارة الخدمات في منطقة

التجارة الحرة العربية الكبرى. في هذا الإطار تقدمت الجمهورية اللبنانية رسمياً بمشروع اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (الأحكام العامة لاتفاقية تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية) خلال اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي للتحضير للقمة العربية الرابعة عشر التي انعقدت في بيروت خلال عام 2002. أقرت القمة مشروع الاتفاقية بقرار أشار إلى المبادرة اللبنانية ودعا الدول العربية إلى المباشرة في المفاوضات لتوقيع اتفاقية لتحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية.

تلا ذلك، خلال العامين 2002 و2003، عقد ثلاثة اجتماعات للخبراء العرب في بيروت لمناقشة مشروع الاتفاقية المُقدم من لبنان، وتم الاتفاق عليه وأقره المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية عام 2004، ودعا الدول العربية إلى المباشرة في المفاوضات حول جداول الالتزامات في إطار جولة من المفاوضات باسم "جولة بيروت للمفاوضات حول تحرير التجارة في الخدمات بين الدول العربية". في ضوء ذلك انعقد الاجتماع الأول من جولة بيروت بتاريخ 7 أكتوبر 2004 بحضور خمس دول عربية هي: الأردن، الإمارات، قطر، لبنان، ومصر، بالإضافة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وحضور ممثل عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا-الإسكوا . استمرت الاجتماعات التفاوضية على مدار اثنا عشر سنة ابتداءً من عام 2004 وحتى فبراير من عام 2017، أي تاريخ انعقاد الاجتماع التفاوضي النهائي في بيروت. وقد خلصت جولة بيروت إلى الموافقة على جداول التزامات تسع دول، ستكون هي الدول المؤسسة للاتفاقية وهي: الإمارات، السعودية، قطر، عُمان، المغرب، لبنان، مصر، اليمن، والسودان.

3. اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية سنغافورة: تعتبر أول اتفاقية تجارة حرة تدخل حيز التنفيذ بين دول المجلس مع شريك اقتصادي من خارج المنطقة العربية. تم التوقيع على الاتفاقية في 15 ديسمبر 2008 بالدوحة، وتم المصادقة عليها من قبل الإمارات في عام 2009. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في يناير 2015، حيث تعتبر اتفاقية شاملة تغطي مواضيع متعددة مثل التجارة في السلع، التجارة في الخدمات، المشتريات الحكومية. تهدف الاتفاقية بشكل عام إلى تعزيز وتقوية العلاقات الاقتصادية والتجارية وعلاقات الصداقة والتعاون بين دول المجلس وسنغافورة، وزيادة الدخل والثروات لأطرافها، وتخفيض وإزالة العوائق لتسهيل التبادل التجاري بين الجانبين، وزيادة الشفافية في إجراءات التجارة، وتبادل الخبرات والمعرفة والتقنيات بين الأطراف، وفتح المجال والفرص للمصدرين والمستثمرين من الجانبين لتوسيع وزيادة حجم التجارة المتبادلة والاستثمارات.

4. اتـفاقية تجـارة حـرة بين دول مجـلس التـعاون لـدول الخليج العربيـة، ودول رابطـة التجـارة الحـرة الأوروبيـة (افتا): تعتبـر أول اتفاقيـة بين دول المجـلس وتـكتـل إقليـمي آخـر ممثـلاً فـي رابـطة التجـارة الحـرة الأوروبيـة (European Free Trade Association (EFTA))، تستهدف تنمية التجارة الحرة والتكامل الاقتصادي لمصلحة الدول الأعضاء فيها (تضم حالياً كل من سويسرا، والنرويج، وإيسلندا، وإمارة ليشتنشتاين). تم التوقيع على الاتفاقية في 22 يونيو 2009 في مدينة هامر بالنرويج، وتم التصديق من جانب الإمارات على الاتفاقية في عام 2014. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في يوليو من عام 2015. تهدف الاتفاقية إلى تنمية التدفقات التجارية، وتعزيز التعاون في مجموعة من المجالات التجارية ذات الاهتمام المشترك لأطراف الاتفاقية. تشمل الموضوعات التي تغطيها الاتفاقية كل من تحرير التجارة في السلع والخدمات، والمشتريات الحكومية.

أما بالنسبة للاتفاقيات الموقعة بين الدول العربية ودول العالم الأخرى فهي على النحو التالي:

الإمارات

ترتبط الدولة باتفاقيات تجارة حرة ثنائية مع خمس دول عربية وهي (العراق، وسوريا، ولبنان، والأردن، والمغرب). كما ترتبط دولة الإمارات بعدد (94) اتفاقية خاصة بتجنب الازدواج الضريبي على الدخل، و(58) اتفاقية تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمار، إضافة إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

تعتبر اتفاقيات التجارة الحرة بمثابة اتفاقيات تقتصر على التجارة السلعية، وتتفق مع أحكام المادة 24 من اتفاقية الجات وتتضمن فقط تحرير تجارة السلع بإزالة الرسوم الجمركية عنها وتعتمد قواعد للمنشأ تقوم على القيمة المضافة بنسبة 40 في المائة لاعتبار السلع من منشأ البلد الموقع في إطار الاتفاقيات الثنائية. أما بالنسبة لاتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي فهي تهدف إلى ما يلي:

- تعزيز الأهداف الإنمائية للدولة وتنويع مصادر الدخل القومي .
- إزالة الازدواج الضريبي والضرائب الإضافية وغير المباشرة والحد من التهرب الضريبي.
- إزالة المصاعب والعوائق المتعلقة بالتجارة عبر الحدود وتدفق الاستثمارات.
- توفير الحماية الكاملة للمكلفين من الازدواج الضريبي سواءً المباشر أو غير المباشر .
- تشجيع تبادل السلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال.

فيما يتعلق باتفاقيات حماية الاستثمار، فتهدف إلى حماية الاستثمارات الإماراتية من جميع المخاطر غير التجارية، والمخاطر المتعلقة بتحويل الأرباح والعائدات بعملة حرة قابلة للتحويل، وتنظيم فض المنازعات إن وقعت. إضافة إلى السماح بإقامة الاستثمارات في الدول الموقعة على الاتفاقية، ومنح التراخيص اللازمة للمستثمرين الإماراتيين، ووضع شروط خاصة بتعويض المستثمر الإماراتي تعويضا عادلاً وفورياً في حالة مصادرة استثماراته وذلك وفقاً للقانون ومن دون تمييز على أن يكون التعويض بناءً على القيمة السوقية لهذه الاستثمارات.

البحرين

بلغ عدد الاتفاقيات التجارية الثنائية المرتبطة بها البحرين ثلاث اتفاقيات موقعة مع كل من الولايات المتحدة الامريكية، وسنغافورة ودول رابطة "الإفتا". تهدف تلك الاتفاقيات إلى تحرير التجارة البينية في مجالات السلع، والخدمات، والتأسيس، والمشتريات الحكومية، والمنافسة، والملكية الفكرية، وحل النزاعات، وقواعد المنشأ والإجراءات الجمركية.

السعودية

أشارت مصلحة الجمارك العامة بوزارة المالية إلى أن المملكة مرتبطة بعدد من الاتفاقيات التجارية تشمل كل من اتفاقية التجارة الحرة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجمهورية سنغافورة، ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية "افتا". ذلك إضافة إلى اتفاقيتين إقليميتين مع كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية، واتفاقية متعددة الأطراف مع منظمة التجارة العالمية. هذا، وتتمثل أهم ملامح تلك الاتفاقيات في منح معاملة تفضيلية وعدم فرض قيود جمركية وغير جمركية.

السودان

تبلغ عدد الاتفاقيات الثنائية المرتبط بها السودان نحو 8 اتفاقيات مع الدول الآسيوية، و17 اتفاقية مع الدول العربية، و8 اتفاقيات مع الدول الافريقية، و3 اتفاقيات مع الدول الأوروبية، واتفاقية واحدة مع أمريكا الجنوبية. تتسم غالبية الاتفاقيات سالفة الذكر بأن معظمها اتفاقيات تجارة حرة بين السودان والدول الأخرى كل على حده، وبعضها اتفاقيات تفضيلية خاصة بدول الجوار، وبعضها الآخر يمثل اتفاقيات إطارية تحتوي على العديد من القطاعات. أما بالنسبة للاتفاقيات مع التكتلات الإقليمية والدولية فيبلغ عددها 7 اتفاقيات. هذا، وتتمثل أهم ملامح تلك الاتفاقيات في السعي نحو الحصول على بعض المزايا التجارية التفضيلية في الأسواق الإقليمية كأداة لتطوير القدرات الإنتاجية للدولة، والتصدي للمنافسة القوية والمتنامية للدول الصاعدة، خاصة منها الآسيوية التي أثبتت قدرتها على منافسة الأسواق العالمية في أغلب السلع الصناعية، وتعتبر وسيلة ناجعة في الحد من نسق تطور تحرير

التجارة العالمية في نطاق الاتفاقيات المتعددة الأطراف أو على الأقل كمرحلة مؤقتة لتدعيم القدرات التنافسية للدول الأعضاء قبل التوسع في مزيد من تحرير التجارة العالمية.

العراق

بلغ عدد اتفاقيات التجارة الثنائية المرتبط بها العراق تسعة عشرة اتفاقية. تتمثل أهم ملامح تلك الاتفاقيات الثنائية بانها اتفاقيات اقتصادية وفنية تهدف إلى تطوير العلاقات التجارية، والاقتصادية وتنمية التبادل التجاري، وإقامة المعارض والمراكز التجارية. إضافة إلى تطوير التعاون الاقتصادي والفني على أساس المنفعة المتبادلة والمتساوية من أجل تحقيق تعاون وثيق وطويل الأمد. ذلك فيما يخص التعاون في مجال الصناعة، والزراعة، والنفط، والأشغال العامة، والنقل، والسياحة، وتشجيع التعاون الفني على أساس تبادل الخبرات بين البلدين. في هذا الإطار، تم تشكيل لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي والفني تتبنى الإجراءات الضرورية للتنفيذ الناجح لهذه الاتفاقيات وإزالة الصعوبات التي قد تنجم عن تنفيذها وكذلك لإيجاد مجالات جديدة للتعاون المشترك بين البلدين.

فلسطين

يصل عدد اتفاقيات التجارة الثنائية إلى 17 اتفاقية تجارية ثنائية، تتسم بالملامح التالية:

- تعزيز وتسهيل تبادل السلع التجارية وإلغاء الحواجز الجمركية والغير جمركية على أساس المنفعة المتبادلة بين الطرفين.
- تسهيل وتشجيع وزيادة الصادرات الفلسطينية إلى الخارج.
- حرية التبادل التجاري وخلق بيئة اقتصادية أفضل بين البلدين.
- الحصول على إعفاء كامل للمنتجات الفلسطينية المصدرة إلى الخارج أو تخفيض الرسوم الجمركية وتسهيل التبادل التجاري بين الطرفين.
- تحفيز وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على التصدير والاستيراد وتبادل الخبرات وإقامة المشاريع الاستثمارية المشتركة بين البلدين.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية، واتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك في مجالات الصناعة والسياحة والزراعة والتجارة وغيرها.
- تشجيع واقامة المشروعات المشتركة وتحسين مناخ التعاون الاقتصادي والتركيز على برامج التدريب ونقل التقنيات.
- تعزيز العلاقة الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وتطوير مجالات التعاون في المجال الصناعي والمبادلات التجارية والاستثمار ومجالات الطاقة والزراعة والصحة.
- تشجيع التعاون في مجال المعارض والأسواق التجارية التي ستقام في كلا البلدين.
- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوسع على صعيد التجارة العالمية.

- استمرار التعاون بين رجال الأعمال في مجال التجارة والاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المجالات الصناعية والسياحية والزراعية، وتشجيع الفرص الاستثمارية المتاحة لرجال الأعمال.
- التعاون العلمي والفني في مجالات المواصفات والمقاييس ومراقبة الجودة، ومنح شهادات المطابقة في كلا البلدين.

كما يبلغ عدد اتفاقيات التجارة، المرتبط بها دولة فلسطين مع التكتلات الاقتصادية والدولية، حوالي 5 اتفاقيات، تشمل كل من اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية للتجارة والتعاون، والاتفاق المؤقت بين دول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، واتفاقية دول الميركسور، واتفاقية جامعة الدول العربية واتفاقية أغادير. أما أهم ملامح تلك الاتفاقيات فهي كما يلي:

1. تشجيع وتطوير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة مع التكتلات الإقليمية والدولية.
2. تشجيع التعاون الإقليمي والاقتصادي في مجالات المصلحة المشتركة.
3. تعزيز علاقات التعاون بين الجانبين في مجالات الاقتصاد والتجارة.
4. إعفاء المنتجات التي منشأها الضفة الغربية وقطاع غزة من الرسوم الجمركية دون تحديد الكميات.
5. توفير الظروف العادلة للمنافسة بين جميع الأطراف وتسهيل التجارة بينها وعدم اقامة حواجز تجارية.
6. العمل على تحرير المبادلات التجارية والزراعية والصيد البحري بشكل مناسب.
7. العمل على تشجيع وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارة الحرة، وتوسيع نطاق التجارة المتبادلة وتحسين ظروف المعيشة والعمل.
8. تشجيع الاستثمارات والانفتاح المتبادل لأسواق تجارة الخدمات.
9. التخفيف التدريجي للضرائب الجمركية للمنتجات، وتعزيز العلاقات وتخفيف حواجز التجارة وتسهيل حركة البضائع.
10. تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفقا لمبدأ التحرير التدريجي بنسب متساوية.
11. إنشاء منطقة التبادل الحر للسلع والخدمات من اجل تطوير النشاط الاقتصادي ودعم التشغيل وزيادة الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي داخل الدول الأطراف.
12. تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية في الدول الأطراف في مجالات التجارة الخارجية والزراعة والصناعة والنظام الضريبي والمجال المالي والخدمات والجمارك.
13. الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة بين الدول الأطراف والمصادقة عليها.

لبنان

عقدت الدولة عدد 33 اتفاقية تجارة ثنائية، تمثلت أهم ملامح تلك الاتفاقيات في الدعوة إلى تشجيع وتعزيز التبادل التجاري طبقاً للقوانين والتشريعات النافذة في كل بلد. فيما يتعلق بالامتيازات المتبادلة بموجب اتفاقيات مناطق تجارة حرة واتحادات جمركية والتجارة الحدودية. أما بالنسبة لاتفاقيات التجارة المرتبطة بها الدولة مع التكتلات الإقليمية والدولية، فيقدر عددها بثلاث اتفاقيات، مع كل من الاتحاد الأوروبي (EU)، واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)[2]، والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (EFTA)[3]. هذا، وتتسم أهم ملامح تلك الاتفاقيات الموقعة مع هذه التكتلات بما يلي:

- ملامح اتفاقية التيسير:
  1. إعفاء كامل من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل للسلع ذات المنشأ الوطني.
  2. إلغاء جميع القيود غير الجمركية.
  3. اختصار قائمة السلع المستثناة لأسباب بيئية ودينية وصحية وأمنية.

- ملامح اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:
  1. إعفاء كامل للسلع الصناعية المتبادلة ذات المنشأ الوطني.
  2. تبادل إعفاءات فيما يخص بعض السلع الزراعية والزراعية المصنعة.
- ملامح اتفاقية الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.
  1. نفس الملامح الخاصة باتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

المغرب

ترتبط المملكة باتفاقيات التبادل الحر مع كل من تركيا، ورابطة التجارة الحرة الأوروبية، والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية. تتسم هذه الاتفاقيات بدورها في تطوير علاقات التجارة بين الطرفين وفتح فرص أكبر لصالح الشركاء الاقتصاديين لكلا البلدين. إضافة إلى تعزيز التجارة بين الطرفين في عدد من المجالات مثل، الصناعة والزراعة.

كما ترتبط الدولة بعدد من الاتفاقيات التجارية مع عدد من التكتلات الإقليمية والدولية، مثل جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، واتحاد المغرب العربي، والاتفاقية العربية المتوسطية للتبادل الحر. فيما يخص أهم ملامح تلك الاتفاقيات، فهي كالتالي:

[2] The Grain and Feed Trade Association.
[3] European Free Trade Association.

1. جامعة الدول العربية، تتضمن منطقة تجارة حرة، ابتداء من 2005، حيث أن جميع المواد معفية من الرسوم الجمركية، بما فيها المواد الزراعية والصناعية.
2. منظمة التعاون الإسلامي، تأسست منظمة التعاون الإسلامي (المؤتمر الإسلامي سابقا) بمناسبة انعقاد أول اجتماع لملوك ورؤساء الدول الإسلامية بتاريخ 25 سبتمبر 1969 بالرباط، وتعتبر بمثابة الإطار العام لتعزيز قيم التضامن والتعاون بين هذه الدول في مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات الشاملة. فيما يخص تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الأعضاء في المنظمة، تم إنشاء اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك) بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي الثالث بمكة المكرمة سنة 1981، حيث دعت هذه اللجنة في أولى دورات انعقادها سنة 1984 إلى ضرورة وضع نظام تجاري تكون من بين أهدافه الرئيسية الرفع من مستوى المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية.
3. اتحاد المغرب العربي، اتفاقية التبادل الحر لا زالت في طور التفاوض.

اليمن

وقع عدد من الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون الاقتصادي والتجاري معظمها مع دول عربية وغير عربية كإندونيسيا وتركيا وماليزيا. إضافة إلى اتفاقيات تجارية ثنائية ذات أفضلية، كانت الأولى مع المملكة العربية السعودية لعدد محدود من السلع وقعت في أغسطس 1996، ودخلت حيز التنفيذ في أغسطس 2000. وكذلك اتفاقية منطقة تجارة حرة مع العراق في أغسطس 2001، لكنها لم تفعّل بسبب الظروف غير المواتية في العراق في حينه. غير أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأت في عام 2005 جاءت أشمل من كافة الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية. لدى اليمن أيضاً اتفاقيات مع الصين والهند لمنحها أفضليات تجارية تتمثل في إعفاء الصادرات اليمنية من التعريفة الجمركية إسوة بالعديد من الدول الأقل نمواً الأخرى في إطار أنظمة الأفضليات المعممة ذات الصلة.

أشارت وزارة الصناعة والتجارة إلى أن أهم ملامح تلك الاتفاقيات الثنائية تتمثل بشكل عام، في أنها ذات طابع بروتوكولي لتعزيز وتطوير وتنمية العلاقات التجارية وتشجيع وتطوير وزيادة وتنمية التبادل التجاري، وإزاله العقبات والقيود غير الجمركية التي تعيق حركة انسياب السلع والمنتجات المتبادلة بينهما. باستثناء الاتفاقيتين مع السعودية والعراق، والاتفاقيات مع كل من الاتحاد الأوروبي والصين والهند وفق نظام الأفضليات المعمم للدول الأقل نموا.

كما يرتبط اليمن بعدد من الاتفاقيات التجارية مع التكتلات الإقليمية والدولية مثل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكافة الاتفاقيات متعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية.

وكذا اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي، تتمثل أهم سماتها في إعفاء الصادرات اليمنية من التعريفة الجمركية أُسوة بالعديد من الدول الأقل نمواً الأخرى في إطار أنظمة الأفضليات المعممة ذات الصلة. كما أن اليمن عضو في تجمع صنعاء للتعاون (الذي يضم كل من اليمن، والسودان، وأثيوبيا) منذ تأسيسه في عام 2003. هذا، وقد كان هناك توجه نحو إقامة منطقة للتجارة الحرة في إطار التجمع، وتوقف العمل في هذا الموضوع بسبب الأوضاع التي تمر بها المنطقة. إضافة إلى ذلك، فاليمن عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وكان العمل جاري على دراسة الانضمام للاتفاقية التجارية في إطار هذه المنظمة، وتوقف ذلك بسبب الأوضاع الحالية باليمن.

سابعاً: الإجراءات الجمركية

بذلت الدول العربية جهوداً مكثفة وعديدة بهدف تحسين مستوى كفاءة البنية التحتية للمنافذ الجمركية، وذلك من حيث الربط الآلي بين المنافذ الجمركية، ومدى استخدام التقنيات الحديثة بتلك المنافذ، وتوفير الكوادر والعمالة المهرة والمدربة، وخفض المدة اللازمة لإنهاء الإجراءات الجمركية والتخليص على البضائع. إضافة إلى خفض عدد الإجراءات الجمركية ومستوى تعقيدها، وتطبيق الإجراءات التي تساهم في تحسين مستوى الأداء بالمنافذ الجمركية في الدول العربية.

نعرض فيما يلي أهم الجهود التي بذلت من جانب الدول العربية المستوفية للاستبيان في هذا الخصوص:

الإمارات

فيما يتعلق بدرجة كفاءة البنية التحتية للمنافذ الجمركية، فهنالك ربط آلي بين المنافذ الجمركية والإدارة الرئيسية للجمارك، إضافة إلى توافر حوسبة كاملة للإجراءات الجمركية في كافة المنافذ الجمركية بالدولة. كما يتم استخدام وسائل التفتيش بواسطة الأشعة في العديد من المنافذ الجمركية بالإضافة إلى وجود آليات لتحليل المخاطر. بالنسبة للكوادر المدربة، فهي متوفرة ومدربة بشكل جيد على مهامها ومزودة بأفضل التقنيات والوسائل الحديثة اللازمة لطبيعة عملها بالمنافذ الجمركية. هذا، ويتم تخليص البضائع المكتملة الوثائق في وقت قياسي يتراوح بين عدد من الدقائق إلى عدة ساعات ويعتمد ذلك على طبيعة السلع التي يتم تخليصها، ومعظم المعاملات يتم إنجازها خلال دقائق.

تتميز الإجراءات الجمركية المعتمدة لدى السلطات الجمركية بدولة الإمارات بأنها قياسية ومبسطه بدرجة كبيرة وتقتصر على الإجراءات الضرورية فقط وهي محوسبه بالكامل ويمكن للمخلصين الجمركيين والمستوردين والمصدرين المعتمدين إنجاز معاملاتهم

باستخدام وسائط تقنيات المعلومات الحديثة وسداد الرسوم المستحقة إلكترونيا. وبهدف تحسين مستوى الأداء بالمنافذ الجمركية في دولة الإمارات، قامت السلطات بتطبيق عدد من المبادرات لتحسين مستوى الأداء بالمنافذ الجمركية، حيث أن عملية التطوير مستمرة ولا تتوقف، وهناك سرعه في المبادرة نحو توظيف أحدث التطبيقات في مجال تقنيات المعلومات وخاصة تلك التي تعمل على تسهيل عملية التخليص على السلع وتضمن الرقابة الفعالة، وهذا يتضح من خلال نوعية التدريب المتميز للعاملين وآليات العمل الفعالة المطبقة بالمنافذ الجمركية.

البحرين

قامت السلطات بربط المنافذ الجمركية من خلال نظام آلي، ويجري بشكل دوري تحديث التقنيات المستخدمة في المنافذ الجمركية. كما أنه يوجد مركز متخصص لتدريب وتأهيل الكوادر العاملة بالمنافذ الجمركية. في حين تقوم شؤون الجمارك بتقييم الإجراءات الجمركية بشكل دوري والحد من الإجراءات غير المطلوبة. إضافة لذلك تم تطبيق اتفاقية تسهيل التجارة لتحسين مستوى الأداء بالمنافذ الجمركية في مملكة البحرين.

السعودية

استوفت سلطات الجمارك السعودية جميع مراحل الربط الآلي مع جميع المنافذ الجمركية وسخرت جميع التقنيات لتسهيل الإجراءات الجمركية. كما تعمل السلطات على تأهيل وتدريب الكوادر الجمركية، ذلك من خلال الدورات التدريبية الداخلية والخارجية وورش العمل التي يعقدها معهد التدريب الجمركي بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة. بالنسبة للمدة الزمنية المُستغرقة لإنهاء إجراءات تخليص البضائع من الجمارك، فتبلغ حوالي 24 ساعة (يوم واحد)، وذلك تماشياً مع رؤية المملكة في هذا الخصوص، ذلك بأن تقوم الجهات الحكومية ذات العلاقة بنشاط الاستيراد والتصدير المتواجدة في الموانئ والمنافذ البحرية الرئيسة بتقديم خدماتها على مدار اليوم وتطبيق مفهوم النافذة الواحدة، على أن يتم تخليص الحاويات للمنشآت التجارية خلال 24 ساعة من وصولها للميناء من خلال أنظمة الفحص بالأشعة وغيرها من التقنيات الحديثة. هذا، وتحرص الجمارك السعودية على تسهيل الإجراءات الجمركية وتقليص المستندات مما يساهم في زيادة التبادل التجاري، وقد قطعت شوطاً طويلاً في ذلك ابتداءً باستخدام كافة الوسائل التقنية للكشف على البضائع وانتهاءً من برنامج "الفسح"، ولازالت الجمارك السعودية مستمرة في تطوير إجراءاتها.

كما تعمل الجمارك السعودية بكافة طاقاتها وقدراتها على التحسين والرقي بمستوى الأداء بالمنافذ الجمركية بما يخدم العمل الجمركي ويساهم في تسهيل عمليات التبادل التجاري من خلال تبني المبادرات مثل مبادرة الاعتراف المتبادل بالمشغل الاقتصادي المعتمد، ومبادرة التدقيق اللاحق بعد الفسح، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال.

السودان

يتوفر الربط الآلي واستخدام التقنيات الحديثة في جميع المنافذ الجمركية بالسودان، كما أن تلك المنافذ لديها كوادر وعمالة مدربة ومؤهلة للعمل. هذا، وتعمل السلطات على زيادة كفاءة وفعالية وشفافية الجمارك من خلال تبسيط التعريفات الجمركية والوثائق والإجراءات، وهو ما يُعد أمراً أساسياً لتحسين السياسات التجارية، فكلما كانت تكاليف المعاملات مرتفعة كلما تقلص الأثر الإيجابي لتحرير التجارة بشكل كبير لأن تطوير الصادرات لا يتأثر فقط بتقليص الحماية الجمركية بل أساساً بتقليص كلفة التجارة. كما يساعد تحسين إدارة موظفي الجمارك وحوسبة نظم إدخال البيانات الجمركية في تبسيط الإجراءات الجمركية، على أن تشمل الإجراءات تغييراً نحو تقدّم مستوى الشفافية في الأمور المتعلقة بمناطق التجارة الحرة، والمستودعات الجمركية وإعادة التصدير. لذلك يعتبر توفير المعلومات والخدمات الجمركية إلكترونياً من أنجع الإصلاحات الممكن تطبيقها.

تعمل السلطات حالياً على تحسين مستوى الأداء بالمنافذ الجمركية من خلال وضع القواعد المعيارية لأداء الإدارات المختصة بالفحص في الموانئ والمنافذ والحدود الجمركية، وتطوير نظام المناولة في الموانئ وتسريع إجراءات تخليص البضائع لتقليل التكلفة المالية والفترة الزمنية وتخفيض عبء الإجراءات على المصدرين والمستوردين، وكذلك إنشاء مراكز حديثة للإفراج الجمركي بمختلف المناطق الخاصة بالتخليص الجمركي، وتبسيط إجراءات الفحص ودخول البضائع والشاحنات.

فلسطين

لا تتواجد إدارة الجمارك الفلسطينية بالمنافذ الجمركية للدولة بسبب سيطرة سلطات الاحتلال على تلك المنافذ، وذلك باستثناء التواجد على معبر رفح الحدودي، ومعبر كرم أبو سالم الفاصل بين الجانب الإسرائيلي وقطاع غزة واستراحة المسافرين في أريحا. هذا، ويوجد ربط آلي مع نظام تواصل للجمارك الفلسطينية في هذه المعابر. كما قامت الجمارك الفلسطينية بتطبيق نظام (x-ray scanners) باستراحة المسافرين في مدينه أريحا. إضافة إلى ذلك، فقد أمدت إدارة الجمارك الفلسطينية هذه المعابر بعدد من الكوادر المدربة والمؤهلة للقيام بوظائفها على أكمل وجه، واتخذت إدارة الجمارك الفلسطينية عدد من الإجراءات لتسهيل التجارة في هذه المعابر واعتمدت على نظام استهداف المخاطر لتسهيل عملية التخليص الجمركي بهذه المعابر في وقت لا يتجاوز يومي عمل. وتتسم الإجراءات الجمركية المطبقة بالمنافذ الجمركية بالتعقيد نظراً لسيطرة سلطات الاحتلال على المعابر والحدود.

من أجل تحسين مستوى الأداء بالمنافذ الجمركية في فلسطين، فهناك مفاوضات جارية مع جانب الاحتلال لإقامه مراكز تخزين وتخليص جمركي فلسطينية، لنقل البضائع ذات الوجهة النهائية (فلسطين) إلى هذه المراكز وعمل كافة إجراءات التخليص الجمركي في هذه المراكز بدلاً من إجراءات التخليص التي تقوم بها إدارة الجمارك الإسرائيلية على البضائع الفلسطينية في المنافذ البرية، والبحرية والجوية التي يسيطر عليها سلطات الاحتلال، الأمر الذي سيؤدي إلى خفض تكلفة التخليص المادية وتسهيل الإجراءات الجمركية.

المغرب

يتوفر لديه بنية تحتية متطورة بالمنافذ الجمركية مدعمة بالأجهزة المتطورة، مثل أجهزة المسح الضوئي (scanner)، لإنجاز عمليات مراقبة المنتجات المستوردة والمصدرة من المتدخلين في الحدود بما في ذلك الجمـــارك، والإدارات المكلفـــة بالمراقبـــة. كما تم تطبيـــق نظام "البدر" للنظم الذكية (Al Badar Smart Systems) منذ عام 2008، بموجب هذا النظام، تم أتمتة المنافذ الجمركية بالمغرب بحيث تتم جميع المعاملات مع إدارة الجمارك بالمنافذ الحدودية إلكترونياً. قامت سلطات الجمارك المغربية بتعزيز ذلك، من خلال الربط الإلكتروني لتلك المنافذ الجمركية، إضافة إلى ذلك تتوفر الموارد البشرية المدربة التي تتسم بالكفاءة العالية بالمنافذ الجمركية. حيث أن إدارة الجمارك تقوم بإخضاع العاملين بالمنافذ الجمركية لتدريب دقيق نظري وعملي، بمركز التدريب الجمركي بالدار البيضاء، الذي يعتبر نموذجاً على الصعيد الإقليمي ويساهم في تدريب العديد من الكوادر بالدول الإفريقية في المجال الجمركي.

فيما يخص المدة الزمنية اللازمة لتخليص البضائع بالجمرك، فقد عرفت تحسنا كبيرا مع رقمنه وثائق التجارة الخارجية ووضع الربط الإلكتروني للمنافذ الجمركية. يتم حالياً التخليص الجمركي للبضائع في مدة تقل عن ساعة واحدة كما أن المدة التي تمكثها البضائع بالجمارك قد تحسنت من 13 يوماً خلال عام 2008 لتصل إلى أقل من 7 أيام عام 2017. كما أنه لتحسين مستوى الأداء بالمنافذ الجمركية، جاري العمل حالياً على وضع مخطط جديد للفترة (2018-2021) لتبسيط القواعد المنظمة للتجارة الخارجية يُحدد عدد من الإجراءات الواجب اتخاذها لتحقيق تجارة خارجية مميكنة بالكامل خلال عام 2021.

اليمن

فيما يتعلق بكفاءة البنية التحتية للمنافذ الجمركية، تطبق الجمارك اليمنية النظام الآلي الجمركي (اسيكودا ++) مع تطوير العمل باستحداث برامج ملحقة بما يغطي 95 بالمائة من المنافذ الجمركية. بدأت الجمارك اليمنية بإدخال نظام "اسيكودا" العالمي والاستفادة من امكاناته الكبيرة في تسهيل التجارة. كما انه تم ادخال أنظمة آلية مرتبطة بنظام "الاسيكودا" تستقبل الوثائق إلكترونياً من الشركات الملاحية البحرية والجوية، بالتنسيق مع مؤسسات الموانئ والمطارات. كما تم إدخال ثمانية أجهزة أشعة لفحص ومعاينة البضائع بنظام (X-

RAY)، منها ستة أجهزة من النوع الثابت، واثنان من النوع المتنقل وتم تركيبهم في الدوائر الرئيسة التي تغطي ما يقارب 80 في المائة من حجم التجارة.

يبلغ عدد الموظفين الجمركيين العاملين 3000 موظفاً، منهم حوالي 1000 موظفاً يحملون مؤهلات جامعية. تمثل الموارد البشرية رأس المال الحقيقي لأي إدارة جمركية والعنصر الأساسي في أي إصلاح جمركي بهدف تسهيل التجارة. من هذا المنطلق، عملت الجمارك اليمنية على رفد مصلحة الجمارك بأكثر من 500 موظفاً جامعياً وتنفيذ العديد من الدورات التدريبية المحلية سنوياً في مجالات جمركية مختلفة يصل عدد المشاركين فيها إلى 400 موظفاً سنوياً، إلى جانب إشراك عشرات الموظفين سنوياً في دورات تدريبية خارجية.

ترى السطات اليمنية، أن عدد الإجراءات الجمركية تعتبر مقبولة وإن كان يعيق سرعة تنفيذها التحديات المرتبطة بالتنسيق ما بين مصلحة الجمارك من جهة، والجهات الحدودية الوطنية الأخرى المعنية بالمواصفات والمقاييس والحجر النباتي والحيواني والمعنية أيضاً بالأدوية لأسباب عديدة منها ضعف البنية التحتية. كما أنه نظراً للأوضاع الحالية في البلاد، لم يتم اتخاذ إجراءات جديدة لتحسين مستوى الأداء بالمنافذ الجمركية خلال السنوات القليلة الماضية.

ثامناً: التوصيات لتحسين أداء التجارة الخارجية في الدول العربية

بناءً على ما سبق، نستعرض بعض التوصيات والمقترحات التي يمكن أن تساهم في تحسين أداء التجارة الخارجية في الدول العربية.

1. تطوير وتنويع القواعد الإنتاجية ورفع كفاءة وتنافسية المنتجات ومواجهة التحديات المرتبطة بمستوى تنمية القدرات الإنتاجية والتجارية، والحاجة إلى تنسيق السياسات والتدابير المؤسسية لدى الكثير من الدول العربية.
2. تطبيق سياسات تجارية تقودها آليات وبرامج لتطوير القدرات الإنتاجية تأخذ في الاعتبار مستويات التنمية والدخل، والهياكل الاقتصادية، والتطوير المؤسسي، وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.
3. إجراء إصلاحات اقتصادية واتباع سياسات مالية وضريبية مناسبة ومعالجة قضايا الفقر والتعليم والبطالة.
4. استخدام التقنيات الحديثة في تشجيع التبادلات التجارية السلعية والخدمية.
5. بناء القدرات المؤسساتية خاصة في مجال الاتفاقيات التجارية، ودراسة الأسواق الخارجية، وتجارة الخدمات.
6. تشجيع الاستثمارات في القطاعات ذات القدرة التصديرية بالدول العربية.
7. زيادة مشاركة الدول العربية في المعارض الدولية.

8. الانفتاح على الاقتصاد العالمي ومع مختلف التكتلات التجارية الدولية العملاقة وخاصة الاتحاد الأوروبي.
9. تعزيز منطقة التجارة الحرة العربية وفق أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية
10. تعزيز عوامل الثقة بين المستثمرين المحليين والأجانب وتدفق الاستثمار بين الدول العربية الأعضاء وجذب الاستثمارات المباشرة من الخارج
11. تحريك القطاعات الخدمية الأخرى المرتبطة بزيادة التبادل التجاري، مثل النقل والاتصالات والخدمات المالية فضلاً عن الاستفادة من اتفاقية النقل بالعبور (الترانزيت) وآلياتها، كالبطاقة البرتقالية (تأمين الطرف الثالث) للمركبات العابرة بين الدول العربية.
12. تذليل كافة العقبات امام قيام اتحاد جمركي عربي.
13. الانتقال بالاقتصادات العربية من اقتصادات تنافسية إلى اقتصادات تكاملية.
14. توجيه الرساميل العربية إلى الاستثمار في المنطقة العربية في المشاريع الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع التصديرية.
15. رفع الحواجز الجمركية أمام صادرات الدول العربية لتيسير وجهتها إلى الأسواق الخارجية.
16. خلق ترابط بين المنافذ الوطنية للتجارة الخارجية والتبادل الإلكتروني للوثائق والمعلومات بين هذه الدول العربية لتخفيف تكلفة عمليات الاستيراد والتصدير.
17. دراسة إمكانية عقد اتفاقيات تجارية للدول العربية كتكتل مع تكتلات أخرى.
18. جذب الاستثمار الأجنبي في القطاعات التي يعجز عدد من الدول العربية الدخول فيها نظرا لقلة الأموال، والخبرة الكافية والتقنيات لغرض توفير منتجات متنوعة محليا، وإحلال الواردات بمساهمة الاستثمار الأجنبي.
19. استثمار الأموال العربية فيما بين الدول العربية بتوفير مناخ الاستثمار الملائم والقيام بمشاريع مشتركة، خاصة الضخمة منها بين الدول العربية التي تنتج سلع متماثلة، للاستفادة من وفورات الحجم.
20. استكمال انضمام بقية الدول العربية لمنظمة التجارة العالمية.
21. العمل على تعزيز مستويات جودة المنتج على مستوى الدول العربية.
22. تطبيق المعايير والمواصفات العالمية على المنتجات العربية.

صندوق النقد العربي
شبكة المعرفة

سلسلة دراسات اقتصادية

الرقم	المؤلف / Author	عنوان الكتاب / Title	Year
1	جمال الدين زروق	تحرير التجارة الخارجية والتشغيل في الدول العربية	2007
2	جمال الدين زروق وعادل التيجاني	التنسيق الضريبي في إطار التجمعات الإقليمية : تجربة الدول العربية	2007
3	نبيل دحدح	أبعاد المبادرة متعددة الأطراف لإعفاء الديون	2007
4	محمد حامد الحاج	دراسة إنشاء تسهيل لدعم الإصلاح التجاري في الدول العربية	2007
5	مصطفى قاره وآخرون	دور الصندوق في مساعدة الدول الأعضاء المتأثرة بارتفاع أسعار النفط العالمية	2007
6	أحمد الصفتي	مسيرة الإصلاح الاقتصادي وتهيئة البيئة الاستثمارية في اليمن	2007
7	محمد حامد الحاج	دور إصلاحات المالية العامة في الدول العربية ودور صندوق النقد العربي في مساندتها	2008
8	Ahmad El Safti	Financial Sector Reforms in the Arab Countries	2007
9	ابراهيم عاكوم	أسواق الأوراق المالية العربية : انعكاسات و عبر من الأزمة المالية العالمية	2009
10	جمال الدين زروق وآخرون	تحويلات العاملين في الخارج وانعكاساتها التنموية على الاقتصادات العربية	2007
11	جمال الدين زروق وأخرون	أ وضاع القطاع المصرفي في الدول العربية وتحديات الأزمة المالية العالمية	2009
12	أحمد بدوي	الحوافز المالية و النقدية في الدول العربية إبان الأزمة المالية العالمية و انعكاساتها على جهود الإصلاح المالي	2010
13	أحمد بدوي	القطاع الخاص و السياسة الأقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة	2010
14	نبيل دحدح	تداعيات الأزمة المالية العالمية على أوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي	2010
15	حازم الببلاوي	الأختلالات المالية الدولية : نظرة تاريخية تحليلية	2011
16	جمال زروق	التجارة الدولية و العربية وتمويلها وضمان ائتمان الصادرات في أعقاب الأزمة العالمية	2011
17	أحمد بدوي	مسارات التنمية الاقتصادية في الدول العربية ودور التعاون العربي - الياباني في تعزيزها	2011
18	أحمد بدوي	برامج إصلاح الموازنة العامة في الدول العربية	2011
19	جمال الدين زروق	الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصادات الدول العربية	2011
20	جمال الدين زروق	مقارنة بين السوق الخليجية المشتركة و السوق الأوربية المشتركة	2011
21	هبة عبد المنعم	أداء الأقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين : ملامح وسياسات الاستقرار	2012
22	جمال قاسم و محمد اسماعيل	تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية	2012
23	أحمد بدوي	مفاهيم تقليدية ومعاصرة في إدارة المالية العامة	2011
24	ابراهيم الكراسنة	البنوك الاسلامية : الإطار المفاهيمي والتحديات	2013
25	هبة عبد المنعم	ديناميكية التضخم في الدول العربية (1980-2011)	2013
26	ابراهيم الكراسنة	الإطار المفاهيمي لإدارة الإئتمان لدى البنوك	2013
27	أحمد شفيق الشاذلي	الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه	2014
28	أحمد بدوي	تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية على اقتصادات الدول العربية	2013
29	مصطفى قارة و آخرون	الأزمة المالية العالمية وتحديات استعادة الاستقرار الاقتصادي وتحقيق النمو الشامل في الدول العربية	2013
30	محمد اسماعيل و هبة عبد المنعم	إصلاح دعم الطاقة في الدول العربية	2014
31	أحمد شفيق الشاذلي	طرق تكوين و إدارة الاحتياطات الأجنبية : تجارب بعض الدول العربية و الأجنبية	2014

32	محمد اسماعيل وهبة عبد المنعم	بطالة الشباب في الدول العربية	2015
33	جمال قاسم	النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية	2015
34	AMF & European Bank	Joint IFI Needs Assessment on Local Capital Market Development	2015
35	هبة عبد المنعم	انعكاسات تنامي صناعة الصيرفة الاسلامية	2016
36	سفيان قعلول	جاذبية البلدان العربية للاستثمار الأجنبي المباشر : دراسة تشخيصية	2017
37	محمد اسماعيل وجمال قاسم	محددات الاستثمارات الاجنبي المباشر في الدول العربية	2017
38	طارق إسماعيل	بيئة أعمال المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية : الوضع الراهن والتحديات	2017
39	أحمد شفيق الشاذلي	قنوات انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي	2017
40	أمحمد موعش و آخرون	النظم الضريبية وضريبة القيمة المضافة في الدول العربية	2017
41	سومية لطفي	انعكاسات تعثر القروض على أداء البنوك وعلى النشاط الاقتصادي	2017
42	جمال قاسم	قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	2017
43	هبة عبد المنعم و محمد إسماعيل	دور الإصلاحات الاقتصادية في دعم النمو في الدول العربية	2018
44	طارق إسماعيل	سياسات الدعم في الدول العربية	2018
45	جلال الدين بن رجب	احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي و الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية	2018
46	Nouran Youssef	Islamic vs Conventional Capital Markets Performance and Dynamics of Development	2018
47	المصطفى بنتور	حدود الدين العام القابل للاستمرار والنمو الاقتصادي بين النظرية والواقع: إسقاطات على حالة الدول العربية	2018
48	هبة عبد المنعم وسفيان قعلول	محددات مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول العربية	2018
49	أمحمد موعش	تنبؤات الحسابات القومية السنوية باستخدام نموذج المدخلات والمخرجات	2018
50	محمد اسماعيل و جمال قاسم	قياس محددات التجارة الخارجية للدول العربية باستخدام نماذج الجاذبية	2018
51	هبة عبد المنعم وسفيان قعلول	اقتصاد المعرفة : ورقة إطارية	2019
52	طارق إسماعيل	كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية	2019
53	أحمد شفيق الشاذلي	دور التقنيات المالية في تحسين إدارة المالية الحكومية	2019
54	Heba Abdel Monem	Using Blockchain in Financial Services	2019
55	محمد إسماعيل و جمال قاسم	بيئة الأعمال في الدول العربية: الواقع والتحديات	2019
56	جمال قاسم حسن	القروض المتعثرة وأثرها على القطاع المصرفي في الدول العربية	2019
57	الوليد طلحة	دور الهوية الرقمية في تعزيز الشمول المالي	2020
58	المصطفى بنتور	منهجيات بناء وحساب مؤشرات رأس المال البشري مع الإشارة إلى وضع الدول العربية	2020
59	Jamel Jouini	Responses of Economic Growth to Financial Development Changes: Evidence from Arab Countries	2020
60	عرفان الحسني وهبة عبد المنعم	أثر التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية و الصين : أسبابها وآثارها على الاقتصادات العربية	2020
61	El Mostafa Bentour	Government Expenditure Multipliers Under Oil Price Swings	2020
62	هبة عبد المنعم والوليد طلحة	استهداف التضخم : تجارب عربية ودولية	2020
63	Jamel Jouini	Does Economic Cooperation Lead to Great Stock Market Integration in the GCC Region	2020
64	Heba Abdel Monem	Universal Basic Income (UBI)	2020
65	امحمد موعش	منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية	2020
66	**محمد إسماعيل وجمال قاسم**	**سياسات التجارة الخارجية في الدول العربية**	**2020**

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

شبكة المعرفة

ص.ب. 2818

أبوظبي الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: Publications@amfad.org.ae

متوفرة إلكترونياً بموقع الصندوق على الإنترنت: www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND